مجلس الأمن

مؤقت

السنة الحادية والسبعون

الجلسة ٧٦٧٤

الثلاثاء، ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٦، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد ليو جياي	(الصين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إليتشيف
	إسبانيا	السيد غونثاليث دي ليناريس بالو
	أنغولا	السيد غاسبار مارتينس
	أوروغواي	السيد بيرموديث
	أوكرانيا	السيد ييلتشينكو
	السنغال	السيد سيس
	فرنسا	السيد لاميك
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد راميريث كارينيو
	ماليزيا	السيد إبراهيم
	مصر	السيد محمود
	المملكة المتحدة لبريطانيا لعظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	نيوزيلندا	السيد تولا
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بريسمان
	اليابان	السيد يوشيكاوا

جدول الأعمال

الحالة في الصومال

1610931 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الصومال

الرئيس (تكلم بالصينية): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل الصومال إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وأرجو من موظف المراسم أن يصطحب فخامة السيد حسن شيخ محمود، رئيس جمهورية الصومال الاتحادية، إلى مقعد على طاولة المجلس.

اصطُحب السيد حسن شيخ محمود، رئيس جمهورية الصومال الاتحادية، إلى مقعد على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالصينية): باسم المجلس، أرحب بفخامة الرئيس محمود.

ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين الإعلاميتين التالية أسماؤهما إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد مايكل كيتينغ، الممثل الخاص للأمين العام للصومال ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال؛ والسيد تيتي أنطونيو، المراقب الدائم عن الاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيد كيتينغ.

السيد كيتينغ (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أكون هنا مع السيد حسن شيخ محمود رئيس جمهورية الصومال الاتحادية. وأودّ أن أبدأ بالتنويه بالتعاون والصداقة الثابتين اللذين تلقيتهما منه وأحيي دوره القيادي في هذه اللحظة المحورية في تاريخ الصومال.

ولم يكن قد مضى عليّ في هذا المنصب سوى بضعة أيام حين خاطبت مجلس الأمن آخر مرة (انظر S/PV.7614). وقلت آنئذ إن النجاح في عام ٢٠١٦ سيرتهن باغتنام الفرص التي يمكن أن يحققها التقدم السياسي. وخلال الأسابيع القليلة الماضية، قام رئيس الصومال وزعماؤه بذلك تحديداً، ويجري إحراز التقدم وإن لم يكن تقدّماً لا رجعة فيه.

وفي الأسبوع الماضي، توصل زعماء الصومال من جميع الولايات الأعضاء في الاتحاد والإدارات الإقليمية الانتقالية إلى اتفاق بشأن النموذج الانتخابي المراد استخدامه في وقت لاحق من هذا العام. ويمهّد هذا الإنجاز الهام الطريق للتخطيط العملي. وأشيد بالحنكة السياسية التي أبداها منتدى القيادات الوطنية، وأرحب بإشراك الحكومة الاتحادية لبونتلاند من أجل معالجة شواغلها في الاتفاق الموقع في غاروي في ٣ نيسان/أبريل، الأمر الذي مهد طريق المضي قدما. وستكون العملية الانتخابية المقررة في عام ٢٠١٦ مختلفة اختلافاً ملحوظاً عما كانت عليه عام ٢٠١٢. وستكون الهيئة الانتخابية أكبر بـ ١٠٠ مرة. وسيكون هناك خيار حقيقي للمرشحين. وسيجري التصويت ليس في مقديشو فحسب، بل في كل عاصمة من العواصم أو مقاعد الحكومة للولايات الأعضاء الحالية والناشئة. وسينفّذ العملية هيكل بمستويين يتألف من ممثلين على المستوى الاتحادي والحكومي. ويجري حجز ٣٠ في المائة من المقاعد في البرلمان للنساء.

وما زال هناك الكثير الذي يتعين القيام به في فترة قصيرة جداً. وعلى سبيل المثال، فإن الالتزام الرائع بتخصيص ٣٠ في المائة من مقاعد البرلمان للنساء يستلزم تحديد مقاعد معينة، بطريقة متوازنة، تتنافس عليها النساء حصراً. ولن يكون تحقيق ذلك الالتزام سهلاً من الناحية العملية في نموذج عشائري،

لكنه قد يحدد معلماً رئيسياً في جعل التمكين السياسي والقيادي للمرأة واقعاً ملموساً. وبمجرد أن تقرّ الحكومة رسمياً قرار منتدى القيادات الوطنية، فسيحال إلى البرلمان الاتحادي. وندعو البرلمان إلى الإسراع في اعتماد النموذج للسماح بالتنفيذ في الوقت المناسب. وأرحّب بالالتزام المستمرّ من جانب القادة الصوماليين، تمشياً مع توقعات المجلس، بأنه لن يكون هناك تمديد للحدود الزمنية المقررة دستورياً.

سيكون النموذج الانتخابي لعام ٢٠١٦ حدثا فريدا غير متكرر. إنه بكل معنى الكلمة نقطة في منتصف الطريق بين الانتخابات التي جرت عام ٢٠١٢، حينما اختار ١٣٥ ناخبا فقط ٢٧٥ من أعضاء البرلمان، والانتخابات التي ستُجرى في عام ٢٠٢٠ حينما سيكون لجميع الصوماليين رأي. والعمل جار الآن لتحقيق تلك الغاية. فقد اتفق القادة الصوماليون على اعتماد خريطة طريق سياسية للفترة من عام ٢٠١٦ إلى عام ٢٠٢٠، بما في ذلك تسجيل الناخبين المدنيين وترسيم الحدود وتعزيز الهيئات الانتخابية المستقلة وإعداد التشريعات ذات الصلة، بما في ذلك تلك المتعلقة بالأحزاب السياسية.

وهناك العديد من المسائل المعلقة. وقد واجهت عملية تشكيل الدولة في هيران وشبيلي الوسطى صعوبات وتأخيرات. والمجتمع الدولي حريص على دعم التوصل إلى اتفاق شامل بين زعماء العشائر في المنطقتين. ونأمل أن يجري تشكيل الإدارة الحكومية المقبلة قريبا وأن يمهد ذلك السبيل للاتفاق على مركز العاصمة الاتحادية.

إن الإنجاز الكبير الذي تحقق في العملية الانتخابية يولد مزيدا من الزخم. فقد أُحرز تقدم بشأن الاستعراض التقني للدستور الاتحادي المؤقت للصومال. وجرت القراءة الأولى للتعديلات الدستورية في البرلمان في شباط/فبراير. وتجري الآن مشاورات إقليمية. ومن المقرر مناقشة المسائل المثيرة للخلافات السياسية في اجتماع منتدى القيادة القادم، المقرر عقده في أيار/ مايو. وستسبق هذه المناقشة انعقاد المؤتمر الدستوري الوطني الذي سيستمر ١٠ أيام، والمقرر عقده في غاروي في بونتلاند.

وهذا النشاط يشكل فرصة تاريخية لجميع الصوماليين للإسهام في تشكيل الأسس السياسية والقانونية لبلدهم. وهناك بعض القضايا الرئيسية التي لا يمكن معالجتها إلا بعد العملية الانتخابية، ولكن هناك فعلا تطورات هامة. فسيادة القانون وحجر زاويتها، الدستور الاتحادي، ستكون من أقوى الضمانات للاستقرار والديمقراطية في المدى البعيد في الصومال.

وحدوث تقدم في خضم انعدام الأمن الشديد يشكل سببا آخر لاحتمال عكس اتجاه هذا التقدم. فالكثير من المدنيين والجنود يموتون. وما زالت حركة الشباب تشكل تهديدا قويا. وقد أبرز توغل الحركة في المنطقة الساحلية من بونتلاند في منتصف آذار/مارس أوجه ضعف المنطقة الشمالية. كما ألقى الضوء على ممارسات تجنيد حركة الشباب للأطفال وإساءة معاملتهم، وهو أمر مروع للغاية. وقد أمكن صد الهجوم بفضل الإجراءات السريعة التي اتخذتها قوات بونتلاند ودعم الحكومة الاتحادية.

وبالرغم من الخسائر البشرية الكبيرة التي تواجه حركة الشباب، فإنها تواصل شن هجمات غير نمطية وتقليدية على نحو متكرر. وستحاول تعطيل العملية الانتخابية التي تعتقد عن حق أنها تهدد مخططاتها. وإنني أشيد بشجاعة أفراد بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وقواتها وشجاعة قوات الأمن الصومالية والشعب الصومالي في مواجهة حركة الشباب. إنهم في حاجة لدعمنا المستمر ويستحقون ذلك. إن الشراكة الثلاثية بين الحكومة الاتحادية والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لا تزال تشكل حجر زاوية في مسعى بناء السلام وبناء الدولة في الصومال.

ومما يثلج صدري الالتزامات التي تعهدت بها البلدان المساهمة بقوات في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال عندما اجتمعت في جيبوتي في شباط/فبراير. وهناك إدراك لضرورة

تعزيز ترتيبات القيادة والسيطرة ومقر القوة، بما في ذلك من خلال إخضاع عناصر التمكين الحاسمة الأهمية لسلطة قائد القوة في إسناد المهام. وآمل في تعيين قائد جديد للقوة في وقت قريب. لقد عدت توا من أديس أبابا حيث عُقد الاجتماع الأول لفرقة العمل المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المعنية بتعزيز بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وستعمل الفرقة على النهوض بجهودنا المشتركة لمواجهة العجز في التمويل المقدم لبعثة الاتحاد الأفريقي ولزيادة قدراتها وتأمين العملية الانتخابية.

لقد حددت والممثل الخاص لرئيس الاتحاد الأفريقي الأهداف الاستراتيجية المشتركة، تمشيا مع القرار ٢٢٤٥ (٢٠١٥). ويجري وضع اللمسات الأخيرة على الاتفاقات بيني وبين رئيس مكتب الأمم المتحدة للدعم في الصومال، وكذلك بين رئيس المكتب والممثل الخاص، لتقديم الدعم إلى بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال وإلى بعثة الاتحاد الأفريقي على التوالي. ونحن ملتزمون بتنفيذ سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان وبتعزيز احترام حقوق الإنسان بوجه عام وبمتابعة الادعاءات وضمان المساءلة. ويجري تعزيز قدرة مكتب الأمم المتحدة للدعم في الصومال ذاته، بما في ذلك من خلال نشر فريق من الخبراء العسكريين التابعين للمملكة المتحدة ابتداء من هذا الشهر.

والرئيس الاتحادي ملتزم بتعزيز القدرات الأمنية الصومالية. وأحييه على ذلك. إنها مسألة معقدة وحساسة، ولكنها أساسية تماما لبناء الدولة وتوطيد التقدم المحرز. ولذلك، يسرني إجراء الحكومة الاتحادية لتقييم للتهديدات على الصعيد الوطني ووضع سياسة للأمن الوطني. وقد أطلعت السلطات الإقليمية داخل البلد على ذلك. ونأمل في الاتفاق على التوصيات خلال منتدى القيادة الوطني القادم الذي سيعقد في أيار/مايو. ولا يزال يتعين القيام بعمل مفصل لإعداد خطط مستدامة ماليا للجيش والشرطة ولنظامي القضاء والسجون.

ولا بد من استكمال البعد السياسي لبنية الأمن القومي بنماذج للشرطة والقضاء والسجون، تتناسب مع الظروف الفريدة للصومال ومستقبله الاتحادي. ويسعدني أن أبلغكم بأن نموذجا جديدا للشرطة قد ظهر في الشهر الماضي نتاجا للمشاورات التي جرت بين الحكومة الاتحادية والإدارات الإقليمية. ويشمل الأدوار والمسؤوليات على الصعيد الاتحادي وعلى صعيد المناطق والمساءلة أمام السلطات المدنية.

وأشاطر الرئيس شواغله المتعلقة بعدم الانتظام في دفع مرتبات موظفي قطاع الأمن. وفي الشهر الماضي، اجتمع شركاء الأمن على الصعيد الدولي مع الرئيس ووزير المالية لمناقشة تنسيق المرتبات والأجور. فدفع المرتبات في وقتها وبانتظام باستخدام الوسائل الإلكترونية والتحول إلى نظام تسجيل بيومتري موحد هما السبيل إلى الأمام. وهناك أيضا مجال لزيادة الاتساق بين الشركاء الدوليين لدعم القطاع الأمني الصومالي على أساس الهيكل الأمني والخطط الأمنية قيد النقاش حاليا.

ويعتمد اقتصاد الصومال على الظروف المناخية المواتية ومزاولة سكانه للأعمال الحرة، بمن في ذلك من هم في الشتات. وبناء المزيد من الثقة وتحديد الفوائد المتبادلة المتأتية من تمتين العلاقات بين الدولة والأعمال التجارية يمكن أن يحقق فوائد جمة، بما في ذلك في تعزيز المؤسسات والذي يمكن أن يحقق المزيد من الأمن والمساءلة المالية وتهيئة بيئة اقتصادية كلية وتنظيمية مواتية وتوفير الخدمات الأساسية، مثل الطاقة والتعليم والتدريب المهني. وتصب تلك الأمور في مصلحة كل من الشركات والشباب الصوماليين، ومعظمهم يعاني من نقص فرص العمل.

ويواصل الصومال إحراز التقدم في مجال الإدارة الاقتصادية. وتم توقيع مشروع قانون لمكافحة غسل الأموال ليصبح قانونا في شباط/فبراير. وجرى ملء الشواغر في مجلس

المصرف المركزي. وبينما لا يزال أمامنا طريق طويل، بما في ذلك مكافحة الفساد والحد من التسرب المالي، فإن الاتجاه الحالي أمر مشجع. وقد أعلن صندوق النقد الدولي في الأسبوع الماضي، إدراكا منه للحالة، اعتزامه اقتراح برنامج يرصد خبراء الصندوق تنفيذه، وذلك بهدف مساعدة الصومال على إنشاء السجل المطلوب للشروع في عملية تخفيف عبء الديون، وفي نهاية المطاف استحقاقه للحصول على قروض بشروط ميسرة من المؤسسات المالية الدولية.

والحكومة الاتحادية ذات أهمية محورية للمضي قدما بتلك الخطة. ومن شأن النجاح أن يحقق الفائدة لكل أجزاء البلد، مما سيساعد على اجتذاب الاستثمارات العامة والخاصة على السواء في مجالات ستعزز القدرة التنافسية للصومال وقدرته على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ونحن ممتنون لنائب الأمين العام على مناشدة الدائنين الخارجيين للصومال التعجيل بالاستعدادات لإجراء مناقشات متعمقة بشأن استحقاقه للحصول على قروض، على النحو المبين في اجتماعات الربيع للمائدة المستديرة بشأن الصومال التي عقدها صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي في واشنطن العاصمة الأسبوع الماضي.

ويتوقف الأمن والرخاء في الصومال على النجاح في إنهاء الاعتماد على المعونة ومعالجة الأسباب الجذرية للحالة الهشة والنزاع والتطرف العنيف. وهناك حاجة إلى استراتيجية سياسية شاملة تشمل الاستثمار الاقتصادي في محركات النمو وتوفير فرص العمل والتعليم، بما في ذلك للفتيات والنساء؛ وفي سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان وبناء قدرات قوات الأمن ومكافحة الإرهاب. إنه جدول أعمال هائل ويتطلب الالتزام من الزعماء السياسيين والتقليديين في الصومال على السواء، فضلا عن تقديم دعم متضافر من جيرانه وشركائه الدوليين. ويتطلب أيضا معالجة حقائق الواقع القصيرة الأجل. ومنها الجفاف، الذي يؤثر الآن على صوماليلاند وبونتلاند. إذ أدت نوبات الجفاف في عام ٢٠١١ إلى حدوث مجاعة أسفرت عن وفاة حوالي ٢٦٠ ٠٠٠ شخص.

يجب ألا يحدث ذلك مرة أخرى.

بالإضافة إلى انعدام الأمن الغذائي الحاد، يمكن أن يكون لاستمرار الجفاف أثر سلبي على الأمن على نطاق أوسع، ويؤدي إلى تعزيز قوة الجهاديين الإسلاميين الذين عادوا إلى تلك المناطق، وزيادة النزوح وتدفقات المهاجرين. إن اتخاذ إجراء ملائم ومناسب من حيث التوقيت، سيخفف من إمكانية وقوع كارثة أخرى. إن الموارد اللازمة لمعالجة هذه المشكلة هي أقل بكثير قياسا بالتكاليف المترتبة لاحقا، سواء جرى قياس ذلك بالأموال أو بشكل أهم بالأرواح. وقد أنشأت السلطات الصومالية لجانا وطنية وإقليمية معنية بمشكلة الجفاف، لجمع الأموال وتنسيق الاستجابة، ولكن هذا لا يكفي. لقد تلقت المنظمات الإنسانية ١٤٥ مليون دولار، من بين ٨٨٥ مليون دولار، طلبتها في إطار ندائها الموحد لعام ٢٠١٦. وفي ٣١ آذار/مارس، وجه منسق الشؤون الإنسانية، بيتر دي كليرك، نداء للحصول على مساعدات قيمتها ١٠٥ ملايين دولار، لتعزيز مواجهة آثار الجفاف. إن الجهات المانحة تستجيب، ونحن ممتنون لذلك، ولكن هناك حاجة إلى القيام بأكثر من ذلك بكثير.

إن التحديات التي تواجه الصوماليين هائلة. والتقدم هو تقدم حقيقي، لكنه قد يشهد تراجعا. وتظل بنية الدولة والعمليات الانتخابية، عرضة للمفسدين. إن بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، بحاجة إلى المزيد من الدعم، ولا يمكن أن تبقى إلى الأبد. لذلك، يجب علينا أن نبذل قصارى جهودنا لضمان عدم انعكاس مسار التقدم، وإنجاز العملية الانتخابية لعام ٢٠١٦، والتحضير لانتخابات عام ٢٠٢٠، وبناء القدرات الوطنية للصوماليين لتولي المسؤولية من البعثة، وتوفير فرص العمل وتوليد الإيرادات لدولة مستدامة.

وتعتمد جهودنا، وجهودي، المبذولة لتحقيق ذلك، في جزء كبير منها على وحدة المجلس، التي يجب أن أشكر الأعضاء عليها. كما أنها تعتمد أيضا على تماسك المجتمع الدولي الأوسع، وليس فقط الاتحاد الأفريقي، ولكن أيضا الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والاتحاد الأوروبي والشركاء الثنائيين الرئيسيين للصومال.

إنني أتطلع إلى زيارة مجلس الأمن الشهر المقبل والانضمام إلى قادة الصومال لضمان مستقبل أكثر إشراقا لجميع الصوماليين.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر السيد كيتنغ على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن للسيد أنطونيو.

السيد أنطونيو (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بتوجيه الشكر لكم، سيدي الرئيس، وتهنئتكم سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، وعلى إعطائنا هذه الفرصة لمخاطبة المجلس بشأن الحالة في الصومال. هذه فرصة لتبادل وجهات النظر بشأن الحالتين السياسية والأمنية في الآونة الأخيرة. ونود بصفتنا الاتحاد الأفريقي، التركيز أيضا على آخر المستجدات بشأن عمليات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

وأود أن أشكر السيد كيتنغ على إحاطته الإعلامية الثاقبة للغاية، فضلا عن تعاونه في الميدان. وأود أيضا بوجه خاص، الترحيب بفخامة رئيس جمهورية الصومال الاتحادية في المجلس.

منذ الإحاطة الإعلامية الأخيرة التي قدمها الاتحاد الأفريقي (انظر S/PV.7614)، يبدو الصومال سائرا بثبات على الطريق صوب الانتخابات في وقت لاحق هذا العام. ويسعدني أن أشير إلى أن العلاقة الدينامية والاستباقية التي تطورت بين القادة الاتحاديين والإقليميين في الصومال، في إطار منتدى القادة الوطني، تتيح تعزيز التآزر، والتوافق، والتعاون، وترسيخ رؤية مشتركة من أجل الصومال.

اجتمع القادة الصوماليون في وقت سابق من هذا الشهر، مع تدخل محدود من الشركاء الدوليين، ووقعوا على التفاصيل العملية للنموذج الانتخابي لعام ٢٠١٦، كما أشار إلى ذلك السيد كيتنغ. واعتمدوا بالإجماع إعلانا مشتركا يوضح المبادئ العامة والمبادئ التوجيهية لتنفيذ النموذج الانتخابي الذي اتفقوا عليه خلال اجتماع كانون الثاني/يناير لمنتدى القادة الوطني. وفي هذا الصدد، يتطلع الاتحاد الأفريقي لإجراء الانتخابات في الصومال بحلول شهر آب/أغسطس ٢٠١٦، على أساس ذلك النموذج التوافقي.

تلك خطوة في الاتجاه المنشود، وسيستمر التعاون والتسامح المتبادل والاستعداد في تحديد ملامح نجاح العملية الانتخابية والجوانب السياسية الأخرى في الصومال وفقا لرؤية ٢٠١٦. وعلى قدر كونها لا تزال دون العتبة المنشود بلوغها المتمثلة في نموذج صوت واحد للشخص الواحد، فإننا نشيد بإدخال نظام الهيئات الانتخابية خلال انتخابات ٢٠١٦، التي سوف تكون أكبر بكثير من العدد القليل من كبار السن الذين اختاروا قادة الحكومة المركزية الحالية، وأعضاء البرلمان الاتحادي قبل أربع سنوات. ومع النموذج الانتخابي الحالي، من المتوقع أن تكون عملية ٢٠١٦ أكثر شمولا وتمثيلا. ونظل على استعداد لدعم حكومة وشعب الصومال في هذا المسعى.

وبينما نرحب بتلك التطورات، فإننا نحث أيضا على ترشيح الهيئات الانتخابية الأخرى في الوقت المناسب، وانتهاء اللجنة التقنية من خطة تنفيذ إجراء الانتخابات، بما في ذلك تصديق البرلمان الاتحادي عليها لاحقا. للصومال الآن ثلاث ولايات نشائة أعضاء في الاتحاد، لكل منها زعيم منتخب يترأس مجلسا للوزراء ومجلسا برلمانيا منتخبا. ونحن نحث الحكومة الاتحادية على مواصلة الضغط من أجل الانتهاء في

الوقت المناسب من عملية تشكيل الوضع النهائي للاتحاد، الذي سيضم منطقتي هيران وشبيلي الوسطى معا. وسيؤدي تمكين وتوطيد تلك الإدارات الإقليمية، إلى تقريب الحكومة من الشعب، وجعل تقديم الخدمات الأساسية، بما في ذلك توفير الأمن والقانون والنظام والعدالة وحفر الآبار وبناء المدارس والمستشفيات والطرق، أيسر بكثير.

لقد حققت قوات البعثة، في إطار الاضطلاع بولايتها، مكاسب كبيرة في الصومال. حيث شاركت في الإطاحة بحركة الشباب من مقديشو، وتحرير عدد كبير من عواصم المقاطعات ومساحات شاسعة من الأراضي، كانت خاضعة إلى حد كبير في السابق لسيطرة حركة الشباب، وفي توفير مستويات استقرار سمحت ببروز عملية سياسية قابلة للاستمرار، وإرساء حوكمة في البلد. وقد أسهمت عملية ممر جوبا، إلى جانب استعادة المزيد من الاراضي والمدن مؤخرا، والغارات الجوية التي يشنها شركاء البعثة، في إضعاف قدرات حركة الشباب، والقضاء على عدد من كبار قادتها.

ورغم هذه المكاسب، لا تزال الحالة الأمنية في الصومال غير مستقرة. فقد أظهرت حركة الشباب، صمودا وقدرة على التكيف. ولا تزال تحتفظ بقدرة كبيرة على المبادأة وجمع المعلومات الاستخباراتية، ونشر مجموعات صغيرة من المقاتلين، لكنها سريعة التنقل وفعالة للغاية، تستخدم الانتحاريين والقنابل اليدوية والمدفعية لمهاجمة وإعاقة حركة الناس والبضائع، وإبطاء أنشطة بعثة الاتحاد الأفريقي، على طرق الإمداد الرئيسية، ونصب الكمائن، وتنفيذ هجمات معقدة، عن طريق الاستخدام المشترك والمتزامن لكل أنواع الأسلحة تلك.

وفي ضوء تلك التحديات، اتخذ الاتحاد الأفريقي عدة خطوات لضمان تعزيز الكفاءة التشغيلية لقوات الاتحاد الأفريقي. وعقد الاتحاد الإفريقي مؤتمر قمة للبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة في ٢٨ شباط/فبراير، استضافته حكومة جيبوتي، لمعالجة بعض التحديات المباشرة التي تواجه عمليات البعثة، خاصة فيما يتعلق بالموارد والقيادة والسيطرة، وإيجاد عناصر تمكين ودعم إضافيين، لقوات الأمن الوطنية الصومالية. وقد اتخذ رؤساء الدول والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، قرارات هامة، وتعهدوا بالتزامات بعيدة الأثر بشأن تلك الجوانب، ووقعوا على إعلان جيبوتي بشأن بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، الذي يضع الأسس لتعزيز مهمة البعثة المتمثلة في تحقيق الاستقرار في الصومال.

وأنشأ الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة رسميا فريق العمل المشترك، الذي تم إطلاقه رسميا في أديس أبابا في ١٥ نيسان/أبريل.

وقد انبثق الفريق العامل عن اجتماع فرقة العمل المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي المعنية بالسلام والأمن، الذي عقد في نيويورك في ٢٢ آذار/مارس. ومن المتوقع أن يعزز الفعالية التشغيلية لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. ويجتمع الفريق العامل حاليا في أديس أبابا لمناقشة سبل ملموسة لتعزيز قيادة وتحكم البعثة، بما في ذلك إمكانية إنشاء مقر قطاع متعدد الجنسيات في منطقة عمليات البعثة، علاوة على تعزيز قدرات قوات بعثة الاتحاد الأفريقي ومقر قيادة البعثة. وسيقدم الفريق العامل توصياته التقنية رسميا في الوقت المناسب.

وتتمثل أولويات البعثة في الفصلين الثالث والرابع من السنة في مواصلة إجراء العمليات الروتينية، الدفاعية والهجومية في مناطق مسؤوليتها في الصومال؛ وتسيير دوريات في طرق الإمداد الرئيسية؛ وحراسة القوافل؛ وحماية المطارات، والموانئ والهياكل الأساسية الحيوية الأخرى والمواقع الحساسة وكبار الشخصيات. ويمثل شن الهجمات المفاجئة وعمليات التطويق والتفتيش لعرقلة خطط العدو والتقليل من قدراته وإضعافها وتدميرها وتقليل وجوده في المدن والقرى والمناطق

النائية وإزالته، جزءا أساسيا من أساليب عمل قوات الاتحاد الأفريقي. ومن شأن ذلك أن يقلل من قدرة حركة الشباب على نصب الكمائن وشن الهجمات بالقنابل اليدوية ضد قوات بعثة الاتحاد الأفريقي وقوات الأمن الوطنية الصومالية أو وضع أجهزة تفجير مرتجلة على طول طرق الإمداد الرئيسية. وعلاوة على ذلك، فإن ذلك سيكفل ألا تنجح حركة الشباب في محاولاتها لعرقلة الانتخابات القادمة في الصومال في وقت لاحق من هذا العام، وسيمكِّن من إجراء الانتخابات في بيئة تمكينية آمنة وخالية من الأخطار. وقد أنشأت الحكومة الاتحادية في الصومال وقوات الاتحاد الأفريقي – تحقيقا لهذا الغرض – لجنة مشتركة بدأت عملها بالفعل. وسيتطلب ذلك تعزيز فعالية بعثة الاتحاد الأفريقي وقوات الأمن الصومالية.

وأعيد التأكيد، في هذا المنعطف، على أربع قضايا حرجة تتطلب اهتمام المجلس في جهودنا الجماعية لتعزيز عمليات البعثة.

أولا، هناك مبرر واضح لتجديد ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في ضوء التقدم المحرز في تهيئة بيئة مؤاتية في العملية السياسية، علاوة على استمرار التحديات الأمنية التي تواجهنا في الصومال. ومن المهم، على النحو الموصى به خلال مؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة في البعثة، أن تُجدد الولاية الحالية وأن تُدعم قوة البعثة المكونة من ١٢٦ ٢٢ من الأفراد النظاميين و ٧٠ مدنيا. وتلك هي متطلبات الحد الأدنى الأساسية لتنفيذ بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال عمليات هجومية مجددة. وسينظر مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في الحالة في الصومال في ٢٨ نيسان/أبريل، في أديس أبابا، بهدف التوصية بأن يأذن مجلس الأمن بتجديد ولاية البعثة.

ثانيا، لا بد من تكييف استراتيجية البعثة للتصدي الفعال للتحديات الأمنية المستمرة والمتطورة. ويجب أن تشتمل استراتيجية بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال على المزيد من العمليات المحددة الأهداف، تشمل القيام بعمليات الحجز والهجوم والمطاردة. وسيكمل هذا النهج العملية الهجومية الإقليمية الرامية إلى استعادة الأراضي من حركة الشباب من خلال تنفيذ المزيد من العمليات المدروسة المستندة إلى الاستخبارات للإمعان في إضعاف قدرات تلك الجماعة الإرهابية. وقد وجهت مفوضية الاتحاد الأفريقي قيادة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بالبدء في التخطيط لهذه الاستراتيجية الجديدة، وترحب بدعم المجلس لتنفيذها.

ثالثا، إن تعبئة الموارد من أجل ضمان دفع مرتبات قوات الأمن الصومالية بصورة منتظمة وفي وقتها وإيجاد الأموال لسد الثغرة الناجمة عن خفض المرتبات بنسبة ٢٠ في المائة للأفراد النظاميين التابعين للبعثة، مهمان لرفع معنوياتهم وتحفيزهم. ويظل دعم وتأهيل الجيش الوطني الصومالي أولوية رئيسية فيما يتعلق بالإمدادات القتالية وغير القتالية على حد سواء، ضمن إطار منسق، تيسيرا لتسلم المؤسسات الصومالية المعنية المسؤوليات الأمنية الأساسية. ويجري بالفعل تحقيق إنجازات هامة.

رابعا، نشر العوامل المساعدة التشغيلية ومضاعفات القوة، أمر محوري لتجديد عمليات بعثة الاتحاد الأفريقي. وأرحب بتعهدات إثيوبيا وكينيا وأوغندا بتوفير المروحيات. فسيكفل نشر تلك المروحيات قيام بعثة الاتحاد الأفريقي بتنفيذ عمليات محددة الأهداف فضلا عن تحقيق قدر أكبر من المرونة والحماية. وفي ذلك الصدد، أحث المجلس على تيسير إعداد طلبات التوريد، مع مراعاة أن يتناسب سداد تكاليف الطائرات العمودية مع الطابع الهجومي لعمليات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

وأخيرا، أعرب عن امتناني للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، التي يقدم رجالها ونساؤها تضحيات هائلة. كما نود

أن نشكر شركاءنا على الدعم الذي قدموه، بما في ذلك الدعم المالي فضلا عن المساهمات العينية، من أجل مساعدة البعثة وقوات الحكومة الاتحادية الصومالية في جهودها لتحقيق الاستقرار في الصومال وتهيئة حيز للحوكمة وتوزيع المساعدات الإنسانية وبناء الهياكل الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لرئيس جمهورية الصومال الاتحادية.

الرئيس محمود (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لي لتقديم إحاطة علامية إلى مجلس الأمن. ويشرفني أن أفعل ذلك.

تتكشف مأساة في مياه البحر الأبيض المتوسط، يعتقد الكثيرون أنها تشمل أشخاصا من بلدي والبلدان المجاورة. ويمكن أن تكون أسوأ مأساة منذ أن بدأت أزمة الهجرة الحالية، في حال تأكدت جميع التقارير. وعلينا أن نبذل قصارى جهدنا لاستعادة جثامين من قضوا نحبهم ورعاية من بقي منهم على قيد الحياة. وأشيد بالجهود التي تبذلها العديد من الدول لحماية ورعاية المهاجرين واللاجئين الهاربين من بلدانهم بسبب تعاسة ظروف انعدام الأمن واليأس.

ونرجو من حكومات المنطقة والجهات الأخرى، القادرة على التحقيق في الجرائم التي يرتكبها الذين يستدرجون الشباب للقيام برحلات غير مأمونة في أعالي البحار، القيام بذلك. ولن ينتهي ألم وبؤس وشقاء الهجرة غير المشروعة وكلفتها البدنية والعقلية المؤلمة لجميع الأطراف المعنية، إلا عندما نحقق السلام والاستقرار والتنمية الاقتصادية الشاملة الحقيقية في بلدان المنشأ.

دعوني أبدأ بتوجيه الشكر إلى المجلس على دعمه الطويل الأمد للسلام والاستقرار والتنمية في الصومال.

فقد مضت قرابة أربع سنوات منذ أن عينت حكومة بلدي ومنذ خروج الصومال من حرب امتدت لعقدين – عقدان بدون حكومة قادرة على أداء وظائفها، ومن دون مدارس أو مستشفيات أو أي شكل من أشكال الخدمات العامة. لقد قدمت تعهدا باسم الصومال، في بروكسل في أواخر عام ٢٠١٣، بالسعي إلى تحقيق السلام والازدهار. وكان ذلك التعهد مركزي في سياستي الأصلية القائمة على الدعائم الست، التي وفرت أساسا لميثاق الاتفاق الجديد من أجل الصومال الذي جاء لاحقا. ويكمن في صميم تعهدي ببروكسل السعي إلى تحقيق ثلاثة عناصر حتمية، هي صومال آمن وصومال ديمقراطي وصومال تقدمي ومزدهر.

وقد اتفقت الحكومة الصومالية، في عام ٢٠١٣، على مواصلة التحول السياسي للبلد بصياغة واعتماد دستور اتحادي، واعتماد نموذج اتحادي للحوكمة وإجراء انتخابات ديمقراطية على الصعيد الوطني بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠١٦.

وقد قمنا بوضع تلك الخطة الطموحة ونحن نعلم أننا نواجه التحدي الهائل المتمثل في السعي إلى تحويل الصومال سياسيا، في الوقت الذي نخوض فيه الحرب ضد الإرهاب فوق ترابنا ونفتقر إلى قدرات قوية أو أدوات الدولة. وعندما وضعنا تلك الخطط التاريخية في البداية، كانت لدى الصومال وزارات وموارد بشرية محدودة، ومصادر تكاد تكون منعدمة للإيرادات المحلية، وكان لا يتوفر على أي قدرات للتخطيط المحلي أو الإداري للدفع قدما بالإصلاحات المنشودة في البلد أو استدامتها.

وإلى جانب التحول السياسي اللازم، كنا بحاجة إلى بناء صومال آمن. فقد دُمِّرت قواتنا المسلحة الوطنية. وجنودنا وأفراد الشرطة والأمن لدينا كانوا يفتقرون إلى التدريب الرسمي، وبناء القدرات، ولم يحصلوا على رواتبهم طيلة ٢٢ عاما تقريبا. وقد نشأت حركة الشباب في أعقاب النزاع، مُستغلة

انعدام مؤسسات الدولة، وبدأت حملتها الإرهابية في الصومال والبلدان المجاورة. والأمن يجب أن يوفر الظروف الملائمة لازدهار للتنمية، والصومال كان بحاجة ماسة إلى التنمية. وقد فقدنا جيلين من الناس الذين لم يتمكنوا حتى من الذهاب إلى المدرسة. و لم تكن هناك أي فرص عمل ولا خدمات عامة ولا أمل يذكر بين شبابنا، الذين يشكلون أغلبية سكاننا.

وعانى الصومال الأمرَّيْن خلال السنوات الأربع الماضية. وقد كان تحولنا تحولا سريعا. وعلى الرغم من جميع التحديات، أحرز الصومال تقدما هائلا، نعتز به مثلما ينبغي أن يعتز به شركاؤنا أيضا. وبانتهاء مدد الولاية المقررة دستوريا للحكومة الاتحادية والبرلمان، سيكون النصف الأخير من سنة ٢٠١٦ وقتا حاسما للصومال. وفي الأسبوع الماضي، نجحنا في الاتفاق على تنفيذ خارطة الطريق للعملية الانتخابية لعام ٢٠١٦. وهذا يعني أننا نسير على المسار الصحيح لإجراء أول عملية انتخابية ديمقراطية تاريخية خلال ٤٧ عاما في الصومال. ولن أخوض في تفاصيل انتخابات عام ٢٠١٦. بيد أنني أود أن أوجه الانتباه إلى العديد من الحقائق الهامة.

أولا، ستكون العملية مُوحّدَةً في جميع أنحاء الصومال لكفالة الشرعية الوطنية. ثانيا، ستدعم الانتخابات عملية لتسوية المنازعات لكفالة قدرتنا على الاستجابة لأي شواغل ومعالجتها فورا بغية تجنب النزاعات. ثالثاً، سيتم انتخاب مجلسي النواب والشيوخ. رابعا، ٣٠ في المائة من المقاعد في العملية الانتخابية لأعضاء البرلمان الاتحادي التاسع الناشىء ستُخَصَصُ على وجه التحديد للنساء. وفي عام ٢٠١٢، عندما انتُخبت حكومة بلدي، لم يشارك سوى ١٣٥ حكيما في اختيار أعضاء البرلمان لدينا. وفي عام ٢٠١٦، بينما سيواصل الحكماء أداء دور محوري، فإن هيئة انتخابية تضم زهاء ٠٠٠ ١٤ شخص هي التي ستتخذ القرار في نهاية المطاف بشأن من سيمثلون الأمة. وهذا تقدم كبير.

ونلتزم بضمان عدم وجود أي عوائق تحول دون تنفيذ العملية الانتخابية في الوقت المناسب، بما في ذلك فيما يتعلق بحرية التعبير، أو أي تمديد للحد الزمني المحدد دستوريا لولايتي الهيئة التشريعية والهيئة التنفيذية. وبالعملية الانتخابية لهذا العام، نكون قد اقتربنا من الاقتراع العام. ونسلم بأهمية وضع رؤية سياسية ورسم مسار واضحين، وقد شاركنا في تخطيط المسار المزدوج تأييدا لانتخابات بنظام الشخص الواحد/الصوت الواحد، تدعمها لجنة انتخابية وطنية مستقلة قوية في عام ٢٠٢٠. ويحدد الدستور الاتحادي للصومال أساس العمل السياسي السلمي في الصومال. ونحن نمضي قدما لإنجاز استعراض فصول الدستور الاتحادي المؤقت ذات الأولوية بحلول نهاية عام ٢٠١٦.

وسيتعين علينا إجراء مشاورات وطنية مع الصوماليين في جميع الولايات الاتحادية والولايات الأعضاء الناشئة لضمان التوصل إلى التوافق في الآراء والملكية على نطاق واسع. وحكومتنا ملتزمة التزاما حقيقيا بذلك وتؤمن بقيمته إيمانا قويا. وخلال الأعوام الثلاثة الماضية، نجحنا في إنشاء ثلاث ولايات من أصل الولايات الاتحادية الأعضاء الأربع. ونحن نعمل بجد لإتمام عملية تشكيل الدولة في هيران وشبيلي الوسطى والتوصل إلى اتفاق بشأن توضيح مركز منطقة بنادير، عاصمة الصومال.

وعلى الرغم من إحراز تقدم كبير على الجبهة الأمنية، بتحرير نحو ٨٠ في المائة من مساحة البلد من قبضة حركة الشباب، فإننا نعترف ببالغ الحزن والإحباط بأن البيئة الأمنية في الوقت الحاضر عامل مثبط لتنمية المؤسسات الحكومية والشعب الصومالي. وعلاوة على ذلك، فإن البيئة الأمنية الراهنة ما زالت سببا من الأسباب الجذرية للحالة الإنسانية الشديدة واحتياجات الصومال المتواصلة من المساعدات.

وأود أن أنوه وأشيد بالجهود الحثيثة التي تبذلها قوات الأمن الوطنية الصومالية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في مكافحة

حركة الشباب. وهذا الكفاح لم ينته بعد. ولا يمكننا أن نتوقف، بل لن نتوقف قبل إنهائه بنجاح. ونحن بحاجة إلى المزيد من الموارد والالتزام الآن أكثر من أي وقت مضى لقطع رأس ثعبان الإرهاب المسموم بصورة نهائية. ونؤكد مجددا بشدة على الحاجة إلى الدعم الدولي لإعادة تنشيط عمليات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والجيش الوطني الصومالي. وقد أكد إعلان جيبوتي في شباط/فبراير بصورة لا لبس فيها على وجوب أن يواصل الشركاء توفير التمويل المستدام لقوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والجيش الوطني الصومالي للوفاء بولايتيهما. وكان الإعلان واضحا أيضا فيما يتعلق بالضرورة الملحة لإجراء إصلاح هيكلي لكيفية قيادة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. ويجب أن نكون على ثقة بأن هيكل القيادة المركزية سيُوضع لدعم حملة هجومية منسقة وناجحة في المستقبل القريب.

وقد ظلت حكومة بلدي تسعى جاهدة إلى تعزيز قدرات ومساءلة المؤسسات الأمنية الصومالية في جميع أنحاء البلد حتى نكون على استعداد لتولي زمام استتباب الأمن لدينا وإعفاء بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال من التزامها الحالي. ونحن بصدد وضع خطط مستدامة ماليا للجيش – خطة غولوادي – والشرطة – خطة هيغان – في إطار هيكل الأمن الوطني، الذي يسترشد باستعراض النفقات العامة الذي أجراه البنك الدولي والأمم المتحدة. وقد ركزت حكومة بلدي خلال الأشهر القليلة الماضية على إعداد هياكل الدولة التي ستشرف على تطوير خدمات الأمن لدينا والاتفاق عليها. ويسرني جدا أن مشروع سياسة الأمن الوطني، الذي أقره مجلس الأمن الوطني، من المقرر أن يُناقش خلال الاجتماعات التشاورية الإقليمية في عاصمة كل ولاية من الولايات الإقليمية الأعضاء على حدة. وسيبدأ الاجتماع الأول في الأسبوع القادم، ثم سيُتَوَجُ بمنتدى وطني من المقرر عقده في منتصف أيار/مايو. وينطوي ذلك على إعادة تنشيط مجلس الأمن الوطني ليشمل التمثيل الإقليمي على أعلى مستويات صنع القرار. وقد أُنجز تقييم الأخطار على الصعيد الوطني، ويجري التخطيط لوضع هيكل الأمن الوطني. ويرتهن إتمامه بإنجاز سياسة الأمن الوطني التي تحدد المبادئ التوجيهية المتعلقة بأدوار ومهام المؤسسات الأمن الاتحادي والإقليمي ذات الصلة.

والدعم الدولي لقطاع الأمن الصومالي أمر أساسي.

لقد اتخذت حكومة بلدي خطوات هامة نحو ضمان زيادة الشفافية في إصلاح القطاع الأمني، بما في ذلك تعزيز نظم الرصد وتسجيل جميع الموظفين ودفع مستحقاتهم بصورة منتظمة.ونواصل المضي قدما بعملية إدماج القوة العسكرية الوطنية.فقد تمكنت اللجنة الوطنية المعنية بإدماج الجيش الوطني الصومالي من إدماج أربع كتائب تابعة للتحالف الوطني الصومالي في منطقة جوبالاند، وسرية مقر أخرى تتألف من المجندات.ويسرني أن أنوه إلى أن العناصر التي تم إدماجها حديثا قد نفّذت عمليات مشتركة مع كتائب داناب بالتنسيق مع بعثة المراقبين العسكريين التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال ووشركاء دوليين آخرين.ومن المقرر إدماج كتيبتين أخريين في تموز/يوليه في ولاية جوبالاند. وبفضل حزمة الدعم التي وافقت الأمم المتحدة على تقديمها إلى بونتلاند مؤخرا، فإن من المقرر أن تبدأ اللجنة الوطنية المعنية بإدماج الجيش الوطني الصومالي إدماج ٣٠٠٠ جندي في بونتلاند في غضون الشهر المقبل.

ومع ذلك، فإنه لا يمكننا تجاهل أحد العناصر التي سيكون لها أسرع وأكبر الأثر على قدرة الصومال على تنمية وتعزيز قواته الوطنية، ألا وهو أن ترفع الأمم المتحدة الحظر الذي تفرضه على توريد الأسلحة.وقد أدخلنا تحسينات فعالة على مجال إدارة الأسلحة والذخيرة والتقيد بالإخطار والإبلاغ عنهما، فضلا عن مراقبتهما.فقد تمكنا على سبيل المثال من وسم ما يزيد على ٤٥٠٠ قطعة سلاح، وأنشأنا فريقا عاملا

تقنيا معنيا بالذخيرة، علاوة على الاتفاق على إطار مرجعي لفريق التحقق المشترك. وعقدنا اجتماعات تشاورية للشروع في صياغة خريطة طريق لوضع إطار وطني شامل ينظم كامل دورة حياة الأسلحة والذخيرة، إلى جانب التحسينات الهامة التي أدخلناها فيما يتعلق بالامتثال لمتطلبات الإخطار عن الأسلحة التي حددها مجلس الأمن.

وبالرغم من ذلك التحسين ومختلف قرارات مجلس الأمن التي تدعو شركاءنا الدوليين إلى توفير الأسلحة غير الفتاكة للصومال، فنحن ما زلنا نواجه العوائق الناجمة عن الحظر الجزئي. وعليه، نطلب إلى أعضاء مجلس الأمن الرفع الكامل لحظر توريد الأسلحة المفروض على الصومال. فمن شأن ذلك أن يعزز القدرات الوطنية على مواجهة وهزيمة الإرهاب الدولي داخليا، علاوة على توفير أفضل حماية ممكنة لمواطنينا، في ذات الوقت الذي نعمل فيه على حماية مستقبلنا الديمقراطي الإنمائي من خطر المخربين المدفوعين بنزعة العنف والتطرف. ولا ريب أن هناك أسبابا وجيهة استدعت إنشاء فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا بما يحقق مصالح الصومال، ونحن ممتنون جدا لذلك، غير أن الصومال قد شهد تغيرات كبيرة. وبالتالي، أصبحت تلك الأدوات بالية وتقييدية في أحسن الأحوال، ثم إنها مضللة وهدامة في أسوأ الأحوال.

واليوم لم يعد الخطر في الصومال يُعزَى كثيرا إلى عدم توفر القدرات المؤسسية أو آليات الرقابة، بقدر ما يعزى إلى الإرهاب والتطرف العنيف. وبالتالي، فلنركز على الآليات القادرة على التصدي الفعال للكوارث ولهذه الظاهرة الدولية المتمثلة في الإرهاب. وإن كان للصومال أن ينجح في دحر حركة الشباب إلى الأبد ويتمكن من إعادة بناء أمة شاملة للجميع، فإنه يتعين على مجلس الأمن أن يدعم جهوده بجميع الوسائل الممكنة. وعليه، نطلب مرة أخرى الرفع الكامل للحظر المفروض على الأسلحة واستعراض ولاية فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا. وينبغي أن يتم هذا الاستعراض استنادا إلى المزيد من التقدم السياسي والأمني والاقتصادي والمالي الذي أحرزته حكومة بلدي صوب تحقيق السلام والاستقرار في الصومال. وينبغي أن تجسد نتائج الاستعراض الفهم القائل بأن الصومال لم يعد في حالة حرب داخلية، وأن الصوماليين يقاتلون إلى جانب جميع الدول الأعضاء المعنية لجعل عالمنا مكانا أكثر أمنا للجميع.

ويتجلى التقدم الذي أحرزه الصومال بوضوح في مجال إصلاح الإدارة المالية العامة. وأصبح للصومال اليوم مصرف مركزي فاعل يشرف عليه مجلس إدارة فعال هو الآخر. وبالمثل يؤدي ديوانا المحاسب العام والمراجع العام المستقل عملهما تماما. وعلاوة على ذلك، ما تزال لجنة الإدارة المالية للصومال المعترف بها دوليا تضطلع بمهامها وتواصل الإبلاغ بشكل علني ومنتظم، وتضم أعضاء من المؤسسات المالية الدولية، بما في ذلك البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومصرف التنمية الأفريقي.

وإلى جانب التقدم الكبير المحرز في مجال الحوكمة والرقابة، يجري أيضا تطوير البيئة التشريعية الملائمة للإدارة المالية العامة. فقد صدّق البرلمان الاتحادي مؤخرا على ثلاثة قوانين هامة: قانون المشتريات العامة وتنظيم أوجه الصرف والإنفاق، وقانون مكافحة غسل الأموال، وقانون مكافحة تمويل الإرهاب، وقانون مراجعة الحسابات. ووافق مجلس الوزراء على مشروع قانون الإدارة المالية العامة.

وأود أن أوجه انتباه المجلس إلى أهمية عقد المشاورة الأولى للصومال في إطار مشاورات المادة الرابعة لصندوق النقد الدولي خلال ٢٥ عاما. وأكدت المشاورة أن الصومال قد حقق نموا اقتصاديا بنسبة ٣,٧ في المائة في عام ٢٠١٥. وهذا دليل واضح على أن الصومال يمضي في مسار قوي نحو الإصلاح، ونحن ممتنون جدا للدعم الذي ما فتئ شركاؤنا

الدوليون يقدمونه لنا على مر السنين.واتفق الصومال مع صندوق النقد الدولي على برنامج إصلاحي للفترة من أيار/مايو ٢٠١٦ إلى نيسان/أبريل ٢٠١٧ يركز على تنفيذ سياسات مالية حكيمة بالإضافة إلى تعزيز القدرة المؤسسية اللازمة للإدارة المالية للاقتصاد الكلي.ومن شأن البرنامج أن يعزز الإدارة والقدرات الإحصائية الاقتصادية، ويعزز الانضباط المالي وإعادة بناء القدرات في مجال الإدارة السياسة النقدية، فضلا عن زيادة تنمية القطاع المالي بوصفه أساسا لدعم النمو الاقتصادي.وسيكون خطوة هامة في عملية تصفية المتأخرات وتطبيع العلاقات مع المؤسسات المالية الدولية بأسرها.

وتدل هذه الإنجازات بوضوح على أن الحكومة الاتحادية قد تمكنت من تطوير القدرات وآليات الرقابة السليمة اللازمة لإدارة الأموال العامة على نحو يتسم بالمسؤولية والشفافية ووفقا لأفضل الممارسات الدولية.وبالإضافة إلى ذلك، أطلقتُ في شباط/فبراير الماضي مبادرة حكومية مفتوحة للتأكد من إتاحة المعلومات ذات الصلة بالأنشطة الحكومية للجمهور سعيا إلى تعزيز الشفافية والمساءلة والمشاركة.

وبطبيعة الحال، فإن النُظم ليست هي الشيء الوحيد الذي يحتاج إليه الصومال.وأوجه انتباه المجلس إلى الحاجة الملحة إلى تنمية القطاعات الاقتصادية الرئيسية التي من شأنها أن توفر المزيد من فرص الحصول على سبل المعيشة المستدامة لجميع الصوماليين.وأرحب بجهود المجتمع الدولي الرامية إلى زيادة دعمه للقطاعات الاقتصادية ذات الأولوية القصوى وتوظيف الشباب، بما في ذلك من خلال التدريب المهني وتنمية المهارات.ويكتسي حشد الدعم للمبادرات الاقتصادية الإقليمية، ولا سيما لتنمية الهياكل الأساسية، أهمية بالغة لتحقيق النمو الاقتصادي والتعاون على الصعيد الإقليمي.

وأحث بقوة على ضرورة اتّباع نهج شامل في توفير الأدوات اللازمة للشباب الصومالي بما يمكّنه من أداء دور إيجابي في تحقيق السلام والتقدم الاجتماعي والرخاء الاقتصادي في الصومال. في ذلك الصدد، وتمشيا مع القرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥) بشأن الشباب والسلام والأمن، فإننا نرحب بوضع سياسة وطنية للشباب، واستراتيجية الأمم المتحدة للشباب في الصومال.

ويصادف عام ٢٠١٦ السنة الأخيرة للميثاق الصومالي الذي أنشئ في بروكسل في عام ٢٠١٣.

كان للاتفاق دور حاسم في تحسين الشراكة، مع المساءلة المتبادلة بين الحكومة والمجتمع الدولي، وفي تعزيز التقدم على الصعد السياسية والأمنية والإنمائية في الصومال. نحن نتطلع إلى تطوير المرحلة التالية من المشاركة الدولية في الصومال، استنادا إلى مجموعة مشتركة من المبادئ وتجديد الشراكات المشتركة داخل الصومال ومع شركائه. يجري العمل الآن بشأن خطة التنمية الوطنية التي تمتد لثلاث سنوات، والتي ستشمل عناصر سياسية وأمنية بحيث لا يضيع النهج الكلي الذي وضع من خلال الاتفاق الصومالي. وسيجري في الأشهر القادمة وضع وإقرار المبادئ التي تسترشد بها الشراكة بين الحكومة والمجتمع الدولي بعد انتهاء الاتفاق.

ويجب زيادة مواءمة البرامج والموارد مع الأولويات الوطنية للصومال. وعلى وجه الخصوص، يجب اتخاذ خطوات ملموسة لإيصال المزيد من المساعدة من خلال النظم القطرية، استجابة إلى التحسينات التي أدخلت على ميزانية الحكومة ونفقاتها ونظمها للإدارة المالية. ومن دواعي فخري أن أقول إن الصومال بلد جميل أمامه فرص اقتصادية هائلة، في البحر وفي البر على السواء. الاستثمار في صميم سياستنا الخارجية التي اعتمدت مؤخرا، وفي السنوات القليلة الماضية عملت حكومتنا على تهيئة بيئة مواتية للاستثمار في جميع القطاعات الرئيسية ذات الأولوية.

إن التصدي للإرهاب وإعادة بناء دولة شاملة للجميع والاضطلاع بدور مجد في منطقتنا والعالم الأوسع يتطلب التنمية

المستدامة، التي أثق في أنه يمكننا تعزيزها وإدامتها مع ما تتمتع به دولتنا من ثروة. وفي حين أننا ممتنون للمعونة التي قدمها شركاؤنا، ويواصلون تقديمها لنا، فإننا نشجعهم ومباشري الأعمال التجارية بقوة على الاستثمار في الصومال من أجل المنفعة الاجتماعية والاقتصادية لهم وللشعب الصومالي. والحق فإن الصومال، مع ثروة مواردنا، بالفعل مكان سوف تجد فيه الاستثمارات قطعا فرصا مربحة كبيرة.

في الختام، اسمحوا لي مرة أخرى أن أشكر المجلس على دعمه الثابت للصومال. إن قوة التزام أعضاء المجلس، جنبا إلى جنب مع دعم وشراكة شعبنا والحكومة في الميدان، وصلت بنا اليوم إلى صومال واحد، صومال يعيش في سلام مع نفسه ويركز على الإنجاز الجماعي للاستقرار والتقدم والازدهار على الصعيد الوطني. لقد اجتاز الصومال منعطفا حاسما، ولا عودة إطلاقا إلى الماضي المظلم. وتحدوني أصدق رغبة في أن يكون ما تجري مناقشته هنا والقرارات التي تتخذ في المصلحة العليا لصومال موحد، مرة أخرى صومال واحد – صومال اتحادي ذي سيادة وآمن وديمقراطي يعيش في سلام مع نفسه ومع العالم، لصالح شعبه.

أود أن أختتم بياني بتكرار الإعراب عن امتناني وامتنان الشعب الصومالي لانخراط شركائنا الدوليين، بما في ذلك قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في الميدان، مع الدعم المقدم لهم من جانب الشركاء. اليوم، يجري الصومال انتخابات بعد ٤٧ عاما. آخر انتخابات جرت في الصومال كانت في عام ١٩٦٩. من شارك في تلك الانتخابات هم اليوم متقاعدون، على أفضل الأحوال. أمة جديدة تشهد بداية جيدة جديدة.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيد رايكروفت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر جميع مقدمي الإحاطات الإعلامية هذا الصباح.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة للإشادة بالرئيس محمود على قيادته. في ظل قيادته، شهدنا تقدما يحرز في الصومال كان ذات يوم يعتقد أنه مستحيل. قاد عودة الصومال إلى المجتمع الدولي. وكما قال للتو، لقد اجتاز الصومال منعطفا حاسما ولا رجعة. وأضم صوتي إلى أصوات الآخرين في الترحيب به في مجلس الأمن. وأود أيضا أن أرحب ترحيبا حارا بالممثل الخاص كيتنغ في أول كلمة يلقيها في القاعة بصفته الجديدة.

غدا، سنحيي الذكرى السنوية الأولى للهجوم الذي شنته حركة الشباب على مجمع الأمم المتحدة في بونتلاند. قتل ستة أشخاص في ذلك اليوم؛ منهم أربعة من موظفي اليونيسيف. أزهقت أرواحهم بقسوة لأنهم تجاسروا على المساعدة في بناء صومال أفضل، صومال يسوده السلام، صومال خال من شلل الأطفال، صومال يمكن فيه لجميع الأطفال الحصول على التعليم. وإذ ننعي ونتذكر زملاءنا وجميع ضحايا الإرهاب في الصومال، دعونا نؤكد اليوم من جديد التزامنا تجاه المستقبل الذي تجاسروا على بنائه.

منذ استضاف رئيس الوزراء كاميرون مؤتمر لندن بشأن الصومال في عام ٢٠١٢، شمل الالتزام البريطاني إعادة فتح سفارتنا، زيادة مساعدتنا الإنمائية والآن نشر أفراد ضمن الأمم المتحدة. لن يجري إلا تعزيز هذا الالتزام في السنوات المقبلة. هذه الالتزامات لم تكن أبدا أكثر أهمية. هذه سنة حاسمة الأهمية بالنسبة لرخاء واستقرار الصومال في المستقبل. بالنسبة لي، يتلخص الأمر في ثلاثة أشياء، هي الانتخابات والأمن والشراكة.

أولا، ستكون العملية الانتخابية في آب/أغسطس لحظة تاريخية في التطور السياسي في الصومال. من الضروري أن تكون العملية الانتخابية شفافة وفي موعدها وشاملة للجميع. عملية انتخابية من هذا القبيل من شأنها توطيد المسار الإيجابي للصومال صوب الديمقراطية. لا مكان على الطاولة لأي

جماعة أو فرد يسعى إلى تقويض العملية عمدا. وأرحب بالقرار بشأن العملية الانتخابية والاتفاق الأخير بشأن خطة التنفيذ من جانب منتدى القادة الوطنيين. من المهم الآن ترجمة ذلك إلى عمل. تقف الأمم المتحدة والمجتمع الدولي على أهبة الاستعداد لدعم هذه العملية، وبذلك نلتزم بمساعدة الصومال على بلوغ أهم هذ الأهداف، وهو انتخابات تقوم على أساس مبدأ الصوت الواحد للشخص الواحد في عام ٢٠٢٠.

لكن لا يمكن لأي بلد أن يحقق التنمية بنجاح إذا ترك نصف سكانه يتخلفون عن الركب، ولذلك نرحب بالالتزام بتخصيص ٣٠ في المائة من المقاعد في مجلسي البرلمان للمرأة. هذه ليست مسألة تخص المرأة؛ إنما هي مسألة سلام. إشراك المرأة على جميع مستويات صنع القرار أمر بالغ الأهمية للتنمية والاستقرار.

والمسألة الثانية من حيث الأهمية هي الأمن. من أقدس مسؤوليات أي دولة حماية مواطنيها. وقد شهدنا الحكومة الاتحادية في الصومال تتخذ خطوات جديرة بالترحيب لتحقيق هذا الهدف في التزامات شراكتها الرفيعة المستوى بشأن إصلاح قطاع الأمن والاتفاق على سياسة أمنية على الصعيد الوطني مع الإدارات الإقليمية المؤقتة. وإنني أحث الحكومة على مواصلة تلك الجهود. ولكي تحقق النجاح، لا بد من تنسيق إصلاح قطاع الأمن وتطوير الجيش الوطني الصومالي وقوة الشرطة الصومالية تنسيقا تاما مع الجهات المانحة. وينبغي أيضا أن تكون شفافة وخاضعة للمساءلة.

وفي غضون ذلك، تبقى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بالطبع عاملا تمكينيا حاسم الأهمية لإحراز التقدم. وأود أن أشيد بشجاعة الرجال والنساء في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وأن أتقدم بالتعازي للخسائر التي منيت بها البلدان المساهمة بقوات. سيسجل التاريخ الإسهام الكبير للبعثة في السلام في الصومال. والالتزامات في مؤتمر القمة الأخير في جيبوتي بالتعجيل باستئناف العمليات الهجومية ضد حركة الشباب موضع ترحيب كبير. سيكون تحسين التنسيق والقيادة والسيطرة ضروريا للنجاح. وتقف المملكة المتحدة على أهبة الاستعداد لتقديم المساعدة حيثما نستطيع، ولهذا السبب نقوم بنشر أفراد عسكريين بريطانيين إلى مكتب الأمم المتحدة للدعم في الصومال، وقد وصل بعضهم لتوه إلى الصومال.

تتعلق نقطتي الأخيرة بالشراكة. عام ٢٠١٦ هو العام الأخير في الاتفاق الصومالي الحالي. وفر الاتفاق إطارا حيويا للشراكة بين المجتمع الدولي والصومال. علينا الآن أن نبني على ذلك والاتفاق على نوع من الاتفاقات لعام ٢٠١٧ وما بعده، والذي ينبغي أن يعزز الروابط بين المسارات السياسية والأمنية والإنمائية للصومال ويعيد التأكيد على المبادئ والقيم المشتركة التي تجمعنا معا. ومن العناصر الأساسية في الاتفاق خطة التنمية الوطنية في الصومال، ونحن نرحب بالتقدم المحرز في وضعها.

وإذ يعمل الصومال باتجاه هذه الأولويات الثلاث – الانتخابات والأمن والشراكة – فإن التزامات المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، تظلّ ضرورية. ولكن كما شهد نائبي مباشرة عندما قام بزيارة مقديشو في الأسبوع الماضي، فمن الواضح أن أي التزام دولي سيجري الوفاء به بنفس القدر من التفاني إن لم يكن أكثر من جانب الذين يعيشون ويعملون في الصومال. وسواء كانوا ممثلين عن الحكومة الاتحادية أو المجتمع المدني أو البعثة، فإنهم جميعاً ما زالوا يخدمون بشجاعة مع التزام غير منقوص بأن ينعم الصومال بالاستقرار والأمن والرخاء.

عندكتابة كتب التاريخ، فليقولوا إن عام ٢٠١٦ كان عاماً حاسماً حقاً، عاماً توطّدت فيه مكاسب الصومال الهشة وتعززت عن طريق العملية الانتخابية الأكثر تمثيلاً وديمقراطية في جيل. وستحظى، لتحقيق ذلك الهدف، أيها الرئيس محمود، بالدعم القوي من مجلس الأمن.

السيد محمود (جمهورية مصر العربية): أتقدم في بداية كلمتي بالشكر لكم على عقد هذه الجلسة الهامة، ويطيب لي أن أرحب بفخامة الرئيس حسن شيخ محمود، رئيس دولة الصومال الشقيقة، كما أشكر السيد تيتي أنطونيو، المراقب الدائم للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة، والسيد مايكل كيتينغ، الممثل الخاص للأمين العام للصومال ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، على بيانيهما.

يمثل عام ٢٠١٦ علامة فارقة في تاريخ الصومال الشقيق، حيث أن إجراء العملية الانتخابية البرلمانية والرئاسية قبل نهاية آب/أغسطس ٢٠١٦، من شأنه أن يؤدي إلى نقل سلمي للسلطة في هذا البلد الشقيق للمرة الثانية خلال أربع سنوات. وفي هذا الصدد، يود وفد بلدي أن يشيد بالجهود التي بذلها الرئيس حسن شيخ محمود وحكومته للعمل على تخطي كافة العوائق، والسعي دائماً نحو التوصل إلى توافق صومالي وطني، وهو ما نتج عنه عملية سياسية متكاملة، صومالية الملكية ومدعومة من كافة الأطراف الدولية والإقليمية، تتصف بالشمولية. وكذلك نشيد بالجهود المبذولة من كافة الفاعلين الصوماليين، وخاصة قادة الأقاليم الفيدرالية المختلفة، وذلك من خلال منتدى القادة الوطنيين الصوماليين الذي عقد أوائل الشهر الحالي للانتهاء من الاتفاق على كافة البنود المتعلقة بالعملية الانتخابية. ويؤكد وفد مصر على دعمه للجهود الوطنية الصومالية في هذا الصدد، ويشدد على ضرورة إتمام العملية الانتخابية في موعدها المقرر، والعمل على ضمان مشاركة أكبر عدد ممكن من الصوماليين فيها، بما في ذلك النساء والشباب. كما يطالب المجتمع الدولي بالعمل على ضمان التمويل اللازم لإجراء العملية الانتخابية وتأمينها بالشكل الكافي.

إن التقدم المحرز على الصعيد السياسي لم يكن ليتحقق دون تقدم ملموس على الصعيد الأمني، وهو ما سمح للقادة السياسيين بالعمل بحرية في ظل انحسار قدرات حركة الشباب الصومالية الإرهابية، وذلك نتيجة للعمليات العسكرية الناجحة التي قامت بها قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وقوات الجيش الصومالي، وأدت إلى طرد عناصر حركة الشباب مما يقرب من ٩٠ من المدن الصومالية، وتقويض قدراتهم العسكرية إلى أدنى مستوياتها منذ فترة طويلة، وهنا يتعين علينا الإشادة بالتضحيات الكبيرة التي قدمتها قوات بعثة الاتحاد الأفريقي وقوات الجيش الصومالي خلال الفترة الماضية.

ويؤكد وفد بلدي على أهمية التزام المجتمع الدولي بالعمل على توفير الدعم المادي اللازم لتمويل أنشطة قوات البعثة بما يضمن استدامة ذلك التمويل وقابلية التنبؤ به، ويشدد على ضرورة ألا يتخلى المجتمع الدولي عن التزاماته تجاه البعثة. كما ندعو الدول الأعضاء لدعم جهود الحكومة الصومالية لإعادة تدريب وتأهيل الجيش الصومالي، والانتهاء من إعداد السياسة الأمنية والدفاعية الفيدرالية، ودراسة سبل توفير التسليح الملائم للقوات الصومالية بما يتناسب وطبيعة العمليات العسكرية المطلوب تنفيذها ضد عناصر حركة الشباب، بما يضمن تحقيق الأمن والسلام بشكل مستدام، ويوفر استراتيجية خروج واضحة لقوات البعثة في الوقت المناسب.

إن استدامة تلك الإنجازات السابق ذكرها يتطلب اتخاذ خطوات عملية لإبراز عوائد السلام والأمن للشعب الصومالي، حيث يجب العمل على تنسيق الجهود الدولية لدعم جهود الحكومة الصومالية والأقاليم الفيدرالية لتوفير الخدمات الأساسية بالمدن والمناطق المحررة من قبضة حركة الشباب، وهو ما يُبرز أهمية دعم المجتمع الدولي لإجراءات إنعاش النشاط الاقتصادي في الصومال، وتنسيق الجهود الإنسانية خاصة تلك المتعلقة بالصحة، ولا سيما صحة المرأة والطفل، وخدمات التعليم، وتوفير الدعم لجهود إقرار الأمن وسيادة القانون بتلك المناطق.

واتساقاً مع ذلك، يود وفد بلدي أن يؤكد على استمرار دعم مصر للشعب الصومالي الشقيق، وهو ما أكده الوفد

المصري رفيع المستوى خلال زيارته للصومال أوائل الشهر الحالي، حيث تم الاتفاق على توفير الخدمات الصحية والطبية من خلال إقامة عدد من العيادات وأقسام العمليات وتدريب الكوادر الطبية الصومالية، وإعادة تأهيل المستشفى العسكري الصومالي وإيفاد قوافل طبية، وعودة البعثة التعليمية المصرية إلى مقديشو لإدارة مدرستين هناك، وتدريب وتأهيل الكوادر الصومالية في مجال الزراعة، والبدء في استيراد الماشية الحية من الصومال، ودراسة إقامة تعاون ثلاثي في مجال تدريب وتأهيل الكوادر الأمنية والعسكرية الصومالية بما في ذلك قوات خفر السواحل الصومالية.

كما يجري في مصر دراسة سبل توفير الدعم الفني للبرلمان الصومالي، ودراسة إعداد برامج تدريبية للكوادر الحكومية في موضوعات تعزيز الاستثمار، وتقنين الإجراءات، وإبرام العقود، وحماية الموارد الطبيعية. كما ستعمل مصر على تنسيق الجهود الإنسانية والتنموية العربية والإسلامية الموجهة إلى الصومال بما يتسق واحتياجات هذا البلد الشقيق والغالي على مصر. ونشيد، على ذلك الصعيد، بالجهود التي يبذلها الأمين العام للأمم المتحدة بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية لدعم النشاط الاقتصادي بالصومال وخفض مستويات الفقر.

ختاماً، نود التأكيد مجدداً على ضرورة تنسيق الجهود الدولية لدعم الصومال بما يعزز مردودها، ويضمن فعالية واستدامة ما يتحقق، ونؤكد على التزامنا بدعم وضع طموحات الشعب الصومالي وحكومته موضع التنفيذ، وذلك في إطار التنسيق والتعاون على المستويات الثنائية والإقليمية والدولية.

السيد بريسمان (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أرحب بالرئيس حسن شيخ محمود في نيويورك وأشكره على حضوره. ونقدّر العمل الهام الذي يقوم به وتفاؤله بشأن مستقبل الصومال والصورة الواضحة التي رسمها للفرص والتحديات التي تواجه بلده في هذه اللحظة المحورية. وأود أيضاً أن أشكر الممثل الخاص كيتينغ على إحاطته الإعلامية وعلى جهوده من أجل حشد وضمان اتساق الجهود الدولية في الصومال.

كما أشكر السفير أنطونيو على إحاطته الإعلامية؛ من المؤكد أن الشراكة القوية بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة كانت أحد مفاتيح النجاحات التي حققناها حتى الآن، وستكون هذه الشراكة حاسمة فيما نمضي قدماً. وتحقيقاً لهذه الغاية، وفي مناقشتنا المقبلة بشأن الصومال، سنرحّب بفرصة الاستماع إلى الممثل الخاص ماديرا، الذي يمكن أن يكون النظر في آرائه المتبصرة بشأن الحالة في الصومال مفيداً لنا بينما نقترب من تجديد ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في الشهر المقبل.

ثمة أمر واحد مؤكد – إن الشعب الصومالي يناضل من أجل مستقبل بلده. والحملة الإرهابية التي تقودها حركة الشباب، والتي أودت بحياة العديد من الناس، يجب أن تعزز فحسب تصميمنا على إحراز تقدم في تأمين مستقبل سلمي ومزدهر للشعب الصومالي. ولتحقيق النجاح، علينا أن نتصرف بعزم وسرعة وبشكل جماعي من أجل مساعدة الشعب الصومالي لبناء مؤسسات قوية للحكم الديمقراطي وسيادة القانون، ومواصلة الكفاح ضد حركة الشباب ومساعدة ما يقرب من ٥ ملايين صومالي لا يستطيعون تلبية احتياجاتهم اليومية الأساسية بدون مساعدة.

إنها سنة انتخابات في الصومال، كما ذكر الرئيس وكما نعلم جميعاً، وكانت مثابرة الحكومة من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن النموذج الانتخابي خطوة هامة إلى الأمام.

نأمل أن يتمكن البرلمان الصومالي من التعجيل بوضع الصيغة النهائية لخطة التنفيذ وأن تتواصل الخطوات القادمة في فصلي الربيع والصيف – خطوات مثل إطلاق برامج تثقيف

الناخبين واختيار المرشحين ووضع اللمسات الأخيرة على طرائق التمويل والأمن والجهود الأخرى الرامية إلى المساعدة على وضع هياكل التصويت. إن عملية التصويت هذا العام ضرورية، ليس فقط في حد ذاتها، بل لإنها تمثل خطوة حاسمة الأهمية صوب انتخابات عامة في عام ٢٠٢٠، تستند إلى نظام صوت واحد/لشخص واحد.

وفي ذلك السياق، ترحب الولايات المتحدة بالتقدم الذي أحرزته الحكومة الصومالية في عملية تشكيل الدولة خلال السنوات الثلاث الماضية. فلأول مرة منذ عدة عقود، تكاد خارطة الدولة الاتحادية في الصومال أن تكتمل. ونشجع الحكومة على مواصلة هذه الجهود واستكمال تشكيل منطقتي هيران وشبيلي الوسطى. وباقتراب موسم الانتخابات، يكون الوقت أمرا جوهريا، إن كان بوسع الصومال ضمان مشاركة هاتين المنطقتين في العملية الانتخابية في وقت لاحق من هذا العام. وانتقالهما إلى مركز إقليمين اتحاديين جزء من ذلك.

إن تهيئة بيئة يمكن أن تزدهر فيها السياسة الشاملة للجميع تتطلب الأمن، وهناك تحديات رئيسية لا تزال قائمة. ولا شك في أن الأمن، بفضل جهود الاتحاد الأفريقي أساساً، وبلدان المنطقة التي عملت من خلال بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وبدعم من الأمم المتحدة، قد تحسن في الصومال تحسنا كبيرا. وإننا نشيد ببسالة قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والجنود الصوماليين، ونثني بشكل خاص على استعداد إثيوبيا وكينيا لمواصلة قيادة المعركة ضد الإرهاب في منطقة القرن الأفريقي. وستواصل الولايات المتحدة من جانبها استخدام الأدوات المتاحة لها، المالية والعسكرية والدبلوماسية والاستخباراتية، من أجل المساعدة في تفكيك حركة الشباب وغيرها من الجماعات الإرهابية.

ويجب أن تكثف كل من قوات بعثة الاتحاد الأفريقي والجيش الوطني الصومالي الهجوم ضد حركة الشباب. إننا نحثها بشكل خاص على الشروع في التخطيط المنسق الرامي إلى استعادة وادي نهر جوبا. وسيهيئ نجاحها مجالا تشتد الحاجة إليه للتنمية السياسية والاقتصادية في جميع أنحاء البلد. وكجزء من هذا الجهد، نردد الدعوة التي وجهها الرئيس محمود والسيد فرانسيسكو ماديرا، الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في الصومال، لتعزيز الدعم الدولي لتشكيل جيش وطني صومالي يتسم بالشمولية للجميع والمهنية والاقتدار ويحترم القانون الإنساني الدولي.

وبغية تحقيق هذا الهدف الطموح، فإن الشراكة الفريدة بين بعثة الاتحاد الأفريقي والجيش الوطني الصومالي وبعثة تقديم المساعدة إلى الصومال ومكتب الأمم المتحدة للدعم في الصومال تتطلب التعاون والتنسيق الوثيقين. وهذا يشمل عددا من الخطوات، بما في ذلك التأكد من أن البعثة لديها المعدات الصحيحة وأنها سليمة من الناحية التشغيلية، بما في ذلك من خلال توفير عوامل التمكين الحاسمة الأهمية للبعثة. ويعد ذلك الدعم أمرا حيويا لكفالة أن تكثف قوات بعثة الاتحاد الأفريقي والجيش الوطني الصومالي على السواء الضغط العسكري على حركة الشباب وتتجنب خسائر باهظة التكلفة مثل تلك الخسائر المروعة التي تكبدتها في الأشهر الأخيرة. فالمرحلة التي ستعقب تحرير منطقة من حركة الشباب تتصل اتصالا مباشرا مع الكيفية التي يمكننا بها، نحن الصومال والمجتمع الدولي، مكافحة الإرهاب. ونوافق على ضرورة تهيئة حيز للسياسة الشاملة والسعي إلى تحقيق الانتعاش الاقتصادي والحد من البطالة بين الشباب وتعزيز التعليم وتشجيع المزيد من الانشقاقات من صفوف حركة الشباب عن طريق توفير مستقبل للمقاتلين السابقين.

وتلك خطوات صعبة للغاية، بالتأكيد، ولكن يمكن اتخاذها بوضع سياسة أمنية وطنية منسقة وشاملة تتضمن إنشاء نماذج واضحة للشرطة والقضاء والإصلاحيات في الصومال

في سياق النظام الاتحادي. ولن يستمر التقدم الأمني ولن يترسخ حتى يكون احترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي أمرا محوريا ومصانا. وفي ذلك الصدد، نشجع حكومة الصومال الاتحادية على إنشاء لجنة لحقوق الإنسان لضمان احترام حرية التعبير وإحراز تقدم إضافي بشأن إنهاء استخدام الأطفال الجنود ومساءلة قوات الأمن عن الانتهاكات، بما في ذلك تلك المتصلة بالاستغلال والانتهاك الجنسيين. إذ يجب أن تحترم حقوق الإنسان جميع القوات الأمنية في الصومال، بما في ذلك الجيش الوطني الصومالي وقوات بعثة الاتحاد الأفريقي.

وأمام التحديات التي نواجهها، يجب على المجتمع الدولي القيام بدوره لدعم التقدم المحرز في الصومال بالانخراط في إجراءات تمكن الاقتصاد الوطني للبلد بدلا من استغلاله. وإذ نأخذ ذلك في الاعتبار، نشدد على أن صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم في المياه الصومالية يمكن أن يؤدي إلى تأجيج عدم الاستقرار في دولة هشة بالفعل.

وختاما تتطلب الأزمة الإنسانية المزمنة في الصومال اهتمامنا. إذ يحتاج الكثير من الأشخاص، نحو ٤٠ في المائة من السكان، إلى المساعدة الإنسانية؛ فالكثير من الأشخاص، أكثر ١,١ مليون شخص، يعانون من التشريد؛ والكثير من الأطفال يعانون من سوء التغذية. وقد تفاقمت هذه التحديات بسبب آثار ظاهرة تيار النينيو المناخية. وما فتئت الولايات المتحدة في طليعة إذكاء الوعي الدولي بشأن أثر تيار النينيو في أفريقيا، بينما تنخرط في شراكة مع عمليات المعونة للمنظمات الحكومية وغير الحكومية لمنع الاحتياجات الطارئة المتصلة بالغذاء والمياه والصحة والتخفيف من آثارها والاستجابة لها. إن حكومة الولايات المتحدة، إضافة إلى تعزيز المؤسسات المالية في الصومال، قد قدمت أكثر من ٢٤٠ مليون دولار في المعونة الإنسانية منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، ودعمت برامج المساعدة الغذائية الطارئة والتدخلات التغذوية وبرامج الرعاية الصحية، من بين أشكال أخرى من المساعدة المنقذة للحياة، واستثمرت في برامج القدرة على مواجهة الكوارث من أجل المساعدة على تعزيز قدرة الأسر والمجتمعات المحلية على اجتياز تلك الصدمات. ويجب علينا معا أن نفعل المزيد. ونحث المجتمع الدولي على دعم خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٦.

وفي الختام، لئن كنا قد أحرزنا مكاسب هامة حقا، لا يزال أمامنا طريق طويل. ويجب أن نحافظ على التركيز الشديد والتنسيق الثابت والالتزام الراسخ بضمان أن تترسخ جذور الاستقرار وأن يسود السلام إلى الأبد في الصومال، لجميع الصوماليين.

السيد إلييتشيف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إننا نرحب في جلسة اليوم بمشاركة رئيس جمهورية الصومال فخامة السيد حسن شيخ محمود، وبصفة عامة فإننا نتشاطر الآراء التي أعرب عنها. ونود أن نشكر السيد مايكل كيتينغ، الممثل الخاص للأمين العام للصومال، على إحاطته الإعلامية الشاملة عن أعمال بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال. ونحن ممتنون للمراقب الدائم عن الاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة، السيد تيتي أنطونيو، على توضيحه للنهج التي تتبعها المنظمة الأفريقية للتسوية في الصومال.

ويسرنا أن نرى أن المنتدى الوطني الصومالي الذي عقد ١٢ نيسان/أبريل أكد المعالم المقررة للانتخابات العامة المقرر إجراؤها في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر وعدم قبول عدم التقيد بالجدول الزمني المحدد.

لكن لا تزال الحالة الأمنية مثيرة للقلق. إننا نشهد زيادة في نشاط حركة الشباب الإرهابية والاتجاهات التي تقترح إدخال تغييرات على الأساليب. ووفقا للخبراء الدوليين، أصبح المتطرفون أكثر تنقلا ويركزون على شنهم للهجمات الإرهابية التي يمكن أن يكون لها أكبر الأثر على الصعيد الدولي،

ويقومون بتنسيق أنشطتهم مع مختلف الشركاء الدوليين. لقد أدركنا أن أعضاء حركة الشباب قد قاموا مؤخرا بمهاجمة القواعد العسكرية وكذلك ما يسمى بالأهداف المدنية السهلة.

وفي ذلك الصدد، نعتقد أنه لا بد من مواصلة الضغط العسكري على المتطرفين الصوماليين، ونحث المجتمع الدولي على مواصلة جهوده الرامية إلى زيادة قدرة الجيش الصومالي وقوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. إن الحالة السياسية والعسكرية في البلد تتطلب من حفظة السلام التابعين للاتحاد الأفريقي وقوات الأمن الصومالية مضاعفة جهودهم القتالية ضد حركة الشباب، وأن توسع الأمم المتحدة نطاق الدعم التقني واللوجستي وفقا للقرار ٢٢٤٥ (٢٠١٥) الذي مددت بموجبه ولاية مكتب الأمم المتحدة للدعم في الصومال.

ونرى أن إحدى الأولويات للسلطات الصومالية في هذه المرحلة هي عملية بناء الدولة وإضفاء الصفة الاتحادية عليها ويتصدر استكمال تشكيل الولايات الاتحادية القائمة في تلك الخطة. ولا يمكننا أن ندع الخلافات المتبقية تؤثر سلبا على العملية الانتخابية في البلد.

وعلى الجهة الاجتماعية والإنسانية، فإن استمرار الجفاف في بونتلاند وصوماليلاند أمر مقلق للغاية، وهو ما أدى إلى دفع مئات الآلاف إلى حافة المجاعة. ونحث المجتمع الدولي على تقديم المساعدة الإنسانية إلى المناطق المتضررة بغية إمداد السكان بالمياه الصالحة للشرب والأغذية والأدوية. وما برحت روسيا بانتظام تقدم المساعدات الإنسانية إلى حكومة الصومال الاتحادية واللاجئين الصوماليين في البلدان المجاورة من خلال المساهمات المقدمة إلى صناديق الأمم المتحدة المناسبة، مع تجاوز مساعدتنا الإجمالية لـ ١٥ مليون دولار في الفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٥.

إننا نتشاطر الاعتقاد بوجود حاجة في الوقت الراهن لاتخاذ خطوة ليس فقط بزيادة المساعدات الدولية لحل مسائل اقتصادية واجتماعية محددة، ولكن أيضا لضمان تقديم الدعم الشامل للحكومة الاتحادية، لكي تقدم المساعدة المالية والإنسانية للشعب.

إننا ندعو في الوقت نفسه إلى التنفيذ الصارم لأحكام القرار ٢٢٧٥ (٢٠١٦) بشأن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، بما في ذلك، في جملة أمور، تنظيم الانتخابات البرلمانية هذا العام، على أساس نموذج انتخابي متفق عليه وتنفيذ الحكومة لخارطة الطريق لعام ٢٠٢٠، وكذلك تسريع العمل على صياغة دستور جديد للبلد. وتتمثل أهم مهام الحكومة الآن في تعزيز القطاع الأمني، وتعزيز أسس الاتحاد، وتحقيق المصالحة الوطنية وفيما بين الأعراق، على نحو مستدام في الصومال.

السيد بيرموديث (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): إسمحوا لي في البداية، أن أشيد بكم سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة الزاخرة بالمعلومات اليوم. وأشكر الممثل الخاص للأمين العام للصومال، السيد مايكل كيتنغ، والمراقب الدائم عن الاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة، السفير تيتي أنطونيو، على الإحاطتين الإعلاميتين اللتين قدماهما. كما أرحب بفخامة الرئيس حسن شيخ محمود، الذي يشرفنا بحضوره اليوم.

وأود أن أؤكد على الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين الحكومة الاتحادية في الصومال وبونتلاند، الذي يمهد الطريق للعملية الانتخابية خلال عام ٢٠١٦ والتحضير للانتخابات العامة في عام ٢٠٢٠، التي ستنظم على أساس نظام الصوت الواحد للشخص الواحد. ويمثل هذا الاتفاق نتيجة إيجابية لمحفل القادة الوطنيين، الذي عقد في مقديشو خلال الفترة بين ٩ و ١٢ نيسان/أبريل.

وأعتقد أنه من المهم التأكيد على تعهد الحكومة الاتحادية في الصومال بعدم تمديد مدة الولاية الدستورية المحددة للسلطتين التشريعية والتنفيذية، وإجراء انتخابات لاختيار أعضاء الهيئتين في آب/أغسطس ٢٠١٦، ووضع اللمسات

الأخيرة على الإصلاح الدستوري، وبأن الحكومة ستحدد عدد وموقع الولايات الاتحادية في الصومال في عام ٢٠١٦، من أجل تحقيق أهداف المشروع الاتحادي. ونرحب أيضا بعقد محفل القادة الوطنيين القادم، الذي سيعقبه مؤتمر دستوري في غارو خلال شهر أيار/مايو. وسيشكل القيام بعملية انتخابية سلمية وشفافة في عام ٢٠١٦، حدثا تاريخيا بالنسبة لجميع الصوماليين، وسيكون حاسما لاستمرار تقدم البلد في اتجاه الديمقراطية وتحقيق الاستقرار.

ويتعين على بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، والمجتمع الدولي، العمل بشكل أوثق وأكثر تنسيقا مع الإدارات الإقليمية والحكومة الاتحادية، لتحديد أولويات بناء القدرات وتعزيز المؤسسات على المستوى الإقليمي، لمساعدة الإدارات الإقليمية على توطيد سلطتها، وتمكينها تدريجيا من توفير الشروط الأساسية للحوكمة والأمن، وتوفير الخدمات الأساسية للسكان المحليين. ويسر وفد بلدي تخصيص الإطار التشريعي الجديد نسبة ٣٠ في المائة من المقاعد البرلمانية، للنساء في كل دولة عضو في الاتحاد، مع التأكيد على أهمية زيادة مشاركة المرأة والشباب في العمليات السياسية.

ولا يفوتني أن أشير إلى قلق أوروغواي جراء استمرار التهديد الذي تمثله الجماعة الإرهابية حركة الشباب، التي لا تزال تتربص بالبلد، رغم التقدم الذي أحرز في مجال مكافحة المتطرفين، وخسارتهم المزعومة أو النظرية لقوتهم العسكرية. إن المعركة ضد حركة الشباب تتطلب اتباع نهج متكامل وشامل. ويجب أن يتحقق تحسن مستمر في التفاعل مع مجمل المجتمع المدني في الصومال، بمن في ذلك النساء والشباب ورجال الأعمال ورجال الدين، لضمان تشكيلهم جزءا لا يتجزأ من مختلف العمليات السياسية الجارية. ونؤكد على اتفاق السلام والمصالحة الذي تم التوصل إليه في نهاية شهر آذار/مارس بين قادة وممثلي جوبالاند وماريهان، مما سيعزز الاتحاد في معركته ضد المتطرفين.

ويعد إصلاح قطاع الأمن أمرا حيويا، لا سيما التطور السريع والفعال للجيش الوطني الصومالي، بما في ذلك الإدماج المخطط والمنسق للقوى الإقليمية الحالية، للمساعدة على تسهيل مشاركة أكثر فعالية من جانب الجيش الوطني الصومالي في العمليات المشتركة التي يقوم بها مع بعثة المراقبين العسكريين التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال، بحيث يمكن لقوات الأمن التابعة للحكومة الاتحادية في الصومال، بما في ذلك الشرطة، الاضطلاع بدور أكبر في مجال حفظ السلم والأمن وحماية المواطنين الصوماليين. وفي هذا الصدد، فإننا نرحب بنتائج المؤتمر التشاوري بشأن إصلاح الشرطة في الصومال، الذي عقد في نيروبي خلال الفترة من ٢١ إلى ٢٤ آذار/مارس. وسيتم دمج العديد من نتائج هذا المؤتمر في خطة هيغن ٢٠١٧-٢٠٢٥.

ويركز وفد بلدي بشكل خاص على ضرورة حماية المدنيين، وخاصة الفئات الأكثر ضعفا، أي الأطفال والشباب والنساء وكبار السن، وندعو حكومة الصومال الاتحادية، إلى اختيار طريق الوساطة والبحث عن الاستقرار، خاصة في المناطق التي يعد فيها تلقي المساعدات والإمدادات الإنسانية، أمرا بالغ الأهمية. وفي الوقت نفسه، فإننا نأسف لمواصلة القوات الأجنبية والوطنية العاملة في الصومال، ارتكاب انتهاكات، ومهاجمة المدنيين، وانتهاك القانون الإنساني الدولي.

أخيرا، أود أن أعرب عن دعم أوروغواي للعملية التي تنفذها حكومة الصومال الاتحادية، والتي تم الاعتراف بأنها العملية الأكثر شمولا في السنوات الأخيرة.

السيد غونثاليث دي ليناريس بلو (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكركم سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة الهامة بشأن الحالة في الصومال. وأود أن أرحب بالرئيس حسن شيخ محمود والثناء على قيادته. وأريد أيضا أن أرحب بالممثل الخاص للأمين العام للصومال، السيد

مايكل كيتنغ، والمراقب الدائم عن الاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة، السفير تيتي أنطونيو.

تتمثل إحدى الأولويات الرئيسية لإسبانيا في مجلس الأمن في إحراز تقدم في الجهود المبذولة لاستعادة السلام والاستقرار في الصومال، في أعقاب سنوات عديدة من العنف والصراع العبثيين. ولا يزال هناك طريق طويل، ولكن بالنظر إلى الصعوبات الاستثنائية التي تمكن الشعب الصومالي وقياداته من التغلب عليها خلال السنوات الأخيرة، ليس لدينا أي شك في أن النجاح هو في متناول اليد. وتقع الآن على الجميع مسؤولية عدم السماح بالفشل في تحقيق النجاح.

إن عام ٢٠١٦ عام بالغ الأهمية لأسباب مختلفة. أولا، في المجال السياسي، وافقت القيادة الصومالية على العملية الانتخابية لعام ٢٠١٦، بعد جهود لا تعد ولا تحصى، وإبرام اتفاق مشجع بين الحكومة الاتحادية في الصومال وبونتلاند. إننا نرحب بذلك الاتفاق، ونحن على ثقة من أن البرلمان الاتحادي سيصادق عليه قريبا، ويصدر الأحكام الواردة فيه. ويبدو أن الصيغة المعتمدة هي الأكثر جدوى في الوقت الحاضر، وتقيم توازنا أساسيا بين عنصرين أساسيين في سياسة المجتمع الصومالي: الأقاليم، من جهة، والعشائر، من جهة أخرى. وتود إسبانيا تهنئة حكومة الصومال على قرارها تخصيص ٣٠ في المائة من مقاعد البرلمان للنساء، اللائي يجب أن يواصلن الاضطلاع بدور رئيسي في العملية السياسية الصومالية، إلى جانب المجتمع المدني قاطبة.

ويشكل الاختتام الناجح للعملية الانتخابية في شهر آب/أغسطس ٢٠١٦، على النحو المنصوص عليه في الدستور، خطوة رئيسية في اتجاه تحقيق المزيد من التقدم في إحلال السلام في وتحقيق الاستقرار في الصومال، بحيث يتسنى تنظيم انتخابات شاملة في عام ٢٠٢٠، بصيغة الصوت الواحد للشخص الواحد.

ونحث القيادة الصومالية على التمسك بمسار الحوار والاتفاق وتجنب الانتكاس إلى الانقسامات التي قوضت العملية السياسية في الماضي. وكما قلت في وقت سابق، فإن النجاح في متناول اليد، غير أنه هش بشكل لا يُصدق. ويجب ألا ننسى أن بمقدور أزمة سياسية أن تقضي في غضون أيام على التقدم المكلف الذي استغرق تحقيقه سنوات. ولذلك، فإننا الآن أمام مسؤولية تاريخية. ويجب ألا تغيب عن بالنا، في ذلك الصدد، أهمية إحراز تقدم في عملية مراجعة الدستور. وبالإضافة إلى ذلك، وفيما يتعلق ببناء الدولة الاتحادية، تأمل إسبانيا، التي ظلت دائما تعترف بالسلامة الإقليمية للصومال، في أن يتم قريبا إحراز تقدم كبير بشأن هيران وشبيلي الوسطى بغية إنشاء إدارة مؤقتة جديدة، ونحن على ثقة بأنه سيجري تكثيف الجهود لتحقيق المصالحة بين العشائر.

ثانيا، ولأنتقل إلى القطاع الأمني، نحن ندين بشدة الهجمات الإرهابية التي تشنها حركة الشباب ضد الشعب الصومالي وممثليه ومسؤوليه ومؤسساته. كما ندين الهجمات التي نُفذت ضد وحدات بلدان بعثة المراقبين العسكريين التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال الذين يقاتلون جنبا إلى جنب مع القوات الصومالية من أجل استعادة الاستقرار والسلام في الصومال. ونعرب عن تضامننا الكامل مع شعب وحكومة الصومال وبعثة الاتحاد الأفريقي وقوات الأمن الصومالية.

وينبغي ألا يساور الصوماليين شك حول مسألتين. أولا، يمكن تدمير حركة الشباب ولن يحدد مستقبل الصومال الإرهابيون بل أبناء الشعب الصومالي. ثانيا، إن بعثة الاتحاد الأفريقي والجيش الوطني الصومالي سيظلان على الدوام إلى جانبه. وتمثل حركة الشباب أكبر تهديد لأمن واستقرار الصومال ومنطقة القرن الأفريقي بأكملها. وتبين أنشطة الجماعة الإرهابية خلال السنة الماضية أنها لا تزال نشطة وأنها تملك قدرة عالية على تنفيذ عمليات، وأنها تعتزم التسبب

في أكبر قدر ممكن من الخراب. وبالنظر إلى ذلك التحدي، لا يمكننا التراخي.

فبعد عدة أشهر عصيبة، أخذت البعثة والقوات الصومالية بزمام المبادرة، على الرغم من أنه لا يزال من الضروري أن تعملا بطريقة منسقة لإلحاق الهزيمة بحركة الشباب. ولا نشك في أن هذا الأمر ممكن، على الرغم من أننا لا نزال مصرين على أنه يجب على بعثة الاتحاد الأفريقي أن تبني هيكلا للقيادة والسيطرة أكثر توحدا وفعالية، تمشيا مع توصيات مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. وتحقيقا لتلك الغاية، سيكون من الضروري البناء على الفهم الرئيسي الذي نشأ في مؤتمر القمة الأخير لرؤساء دول وحكومات البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة في البعثة، الذي عُقد في جيبوتي، والذي كان خطوة هامة إلى الأمام في الاتجاه الصحيح.

ومن الأمور الملحة أن تكون لدى قوات الاتحاد الأفريقي قدرات استخباراتية مركزية ومُعززة، ونأمل أن يتم توفير عناصر التمكين التي تم التعهد بها والتي تحتاج إليها البعثة في أقرب وقت ممكن. وكل ذلك ضروري من أجل الاستجابة للتكتيكات الحربية غير المتناظرة التي تستخدمها حركة الشباب. وبطبيعة الحال، فإن دور الجيش الوطني الصومالي والشرطة حيوي لتحقيق ذلك الهدف. ويجب أن تتحمل المؤسستان كلتهما، بالتدريج، قدرا أكبر من المسؤولية، بما يتناسب مع الأمن الذي يطلبه الشعب الصومالي، وذلك بهدف وضع استراتيجية خروج لقوات الاتحاد الأفريقي. ويجب علينا، تحقيقا لتلك الغاية، أن نضاعف جهودنا لإحراز تقدم سريع وجوهري في مجال إصلاح قطاع الأمن. ونحث السلطات الصومالية على التنفيذ الفعال للخطط ذات الصلة.

وينبغي للجيش الصومالي والشرطة الصومالية زيادة دورهما وفعاليتهما بغية كفالة الأمن في المناطق المحررة من حركة الشباب وتأمين طرق الإمداد الرئيسية. ونشدد على أن الحرب ضد حركة الشباب أكثر من مجرد عملية عسكرية. وينبغي أن تستمد جذورها من استراتيجية قوية، تمنع التروع إلى التطرف والتجنيد من قطاعات مختلفة من السكان الصوماليين، ولا سيما الشباب. ويجب أن يؤمن الشباب بأن المؤسسات الصومالية والمجتمع الدولي إلى جانبهم. ويجب أن تدار المعركة ضد حركة الشباب في إطار احترام القيادة السياسية وحقوق الإنسان، وأن تسير جنبا إلى جنب مع جهود حقيقية ومنهجية لضمان الأمن وتوفير الخدمات الأساسية وإتاحة الفرص للسكان في المناطق المستعادة.

وبالنسبة للنقطة الثالثة والتي لا تقل أهمية، أود أن أتكلم عن الحالة الإنسانية الخطيرة. إن أكثر من ٤,٩ ملايين صومالي بحاجة إلى المساعدات الإنسانية. فقد خلف الجفاف الذي يضرب شمال البلد، لا سيما صوماليلاند وبونتلاند، نتيجة للظاهرة المناخية المعروفة باسم النينيو حوالى ٠٠٠ ٩٠٠ يواجهون سوء التغذية الحاد. إن ذلك الوضع المأساوي، الذي تفاقم بالتصحر، غير مقبول ولا يمكن تحمله. وتخفيف حالات الطوارئ الإنسانية التي يواجهها الصومال أمر أساسي في البناء على الجهود المبذولة في مجال السياسة والأمن بالنظر إلى ترابط جميع هذه الأبعاد.

وتتطلب إعادة بناء الصومال إعادة بناء ثقة الصوماليين بمؤسساتهم. ولذلك، من الضروري أن يرى أفراد المجتمع المدني تحسنا ملموسا في نوعية حياتهم – في حصولهم، لا على الماء والغذاء فحسب، بل كذلك على التعليم وفرص العمل. وسيقرر كل ذلك في نهاية المطاف نجاح العملية الصومالية والهزيمة النهائية لحركة الشباب.

ويستعد قادتنا لتوقيع اتفاق باريس بشأن تغير المناخ يوم الجمعة القادم في هذا المقر. ويجب علينا الآن أن ندرك أكثر من أي وقت مضى أن تغير المناخ ليس مجرد قضية تجريدية أو مشكلة مستقبلية. فهو تهديد يؤثر بالفعل على العمر

الافتراضي لملايين الناس في جميع أنحاء العالم، بدفع فئات معينة من السكان والبلدان، مثل الصومال، إلى حالة إجهاد بيئي واقتصادي واجتماعي، بما لذلك من انعكاسات مباشرة على السلم والأمن الدوليين. وهذا تحد أفقي وهيكلي، يجب علينا أن نهب للتصدي له بجميع الموارد حالما تتوفر لنا.

وفي الختام، أؤكد على أن إسبانيا مقتنعة بأن إحلال السلام والاستقرار والتنمية في الصومال لن يكون ممكنا دون إعادة بناء الدولة الصومالية والمجتمع المدني. ولا يمكننا تحقيق تلك الأهداف ما لم تكن لدينا قيادة موحدة وملتزمة، تعمل لمصلحة جميع الصوماليين. وستستمر الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والبلدان التي تربطها علاقات ودية بالصومال في دعم البلد للمضي في هذا الطريق. ويتزايد اقتناعنا، مع كل شهر يمر، بأننا نقترب من الوقت الذي سيتمكن فيه الصوماليون من تولى كامل المسؤولية عن مستقبلهم.

السيد يوشيكاوا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أبدأ بتوجيه الشكر لكم، سيدي، على عقد هذه الجلسة الحسنة التوقيت بحضور رئيس جمهورية الصومال الاتحادية. وأود أن أعرب عن تقديري للرئيس حسن شيخ محمود على الانضمام إلينا اليوم في مجلس الأمن، وأن أثني على قيادته. وأشكره أيضا على عرضه القوي جدا. وأود كذلك أن أنضم للآخرين في توجيه الشكر إلى السيد مايكل كيتينغ والسفير تيتي أنطونيو على إحاطتيهما الإعلاميتين الحافلتين بالمعلومات.

يتحرك الصومال أخيرا، في أعقاب فترة طويلة من الجهود، صوب بناء الدولة. وهذه السنة حاسمة بوجه خاص لعملية الانتقال السياسي في الصومال. ويشكل التنفيذ الناجح للعملية الانتخابية اختبارا. وترحب اليابان بالقرار الذي اتخذته حكومة الصومال الاتحادية بشأن النموذج الانتخابي لعام ٢٠١٦، استنادا إلى مناقشات شاملة للجميع بقيادة الصوماليين. وقد أسعدتنا كذلك الأنباء المشجعة جداً بشأن منتدى القيادة الوطني المعقود في ١٢ نيسان/أبريل، حيث تم الاتفاق بين القادة الصوماليين على الهياكل التفصيلية وطرائق العملية الانتخابية. ومن المهم الآن إنجاز العملية الانتخابية في آب/أغسطس، على النحو المتوقع. وندعو جميع الأطراف الصومالية إلى المشاركة بصورة بناءة لبلوغ تلك الغاية. وهناك حاجة ماسة إلى إحراز تقدم في الانتهاء من تشكيل الدولة وعمليات مراجعة الدستور وخريطة الطريق السياسية من أجل إجراء انتخابات على أساس مبدأ الصوت الواحد للشخص الواحد بحلول عام ٢٠٢٠.

ونتطلع إلى أن يخلُص المؤتمر الدستوري إلى نتيجة إيجابية في أيار/مايو. وينبغي لمجلس الأمن أن يواصل القيام بكل ما في وسعه، وتؤيد اليابان تأييدا تاما اعتماد القرار ٢٢٧٥ (٢٠١٦) الذي مدد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال حتى نهاية آذار/مارس من العام القادم.

وإذ أنتقل إلى الجانب الأمني، فما تزال حركة الشباب تشكّل تهديدا رئيسيا. وتدين اليابان بشدة جميع الهجمات الإقليمية وتثني على بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والجيش الوطني الصومالي على عملهما في ظل ظروف صعبة في الميدان. ولمنع حركة الشباب من تحقيق مزيد من المكاسب، نرى أن من الأهمية بمكان أن تنفَّذ العمليات الهجومية ضدها بطريقة أكثر تنسيقا. ونرحب بعقد مؤتمر القمة الأخير للبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة في بعثة المراقبين العسكريين التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال، فضلا عن الالتزام بتحسين التنسيق داخل البعثة، باعتباره خطوة في ذلك الاتجاه.

ومن المهم أيضا إصلاح قطاع الأمن. ومن شأن إدماج القوات الإقليمية بطريقة منسقة في الجيش الوطني الصومالي أن يجعل العمليات المشتركة مع بعثة المراقبين العسكريين في الصومال أكثر فعالية. وبالمثل يكتسي توسيع نطاق الخدمات الشرطية الأساسية في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك في المناطق

المحررة، أهمية كما هو الحال بالنسبة لبناء قدرات قوة الشرطة البحرية. ونرحب بالتزام الرئيس محمود بالمضي قدما بتلك الإصلاحات.

ويجب أن تكون الجهود المبذولة لبناء الدولة الصومالية بقيادة الصوماليين أنفسهم، على أن يدعمها المجتمع الدولي في الوقت نفسه. ومن جانبها قدّمت اليابان مؤخرا مساعدة إضافية بمبلغ ٣٨,٥ مليون دولار ستتولى تنفيذها مختلف وكالات الأمم المتحدة. ومن المقرر استخدام تلك المساعدة لبناء الدولة في الصومال، وتعزيز الخدمات الاجتماعية الأساسية فضلا عن تعزيز قدرات قطاع الأمن وإنعاش الاقتصاد. ويشمل ذلك تقديم المساعدة اللازمة للتصدي للتحديات التي ذكرتها اليوم، مثل دعم إنشاء اللجنة الانتخابية الوطنية وتعزيز قوة الشرطة. ومن المتوقع أن تنفذ ذلك بعثة الاتحاد الأفريقي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وأود أن أختتم كلمتي بالتأكيد مجددا على التزام اليابان القوي بمساعدة الصومال في هذا المنعطف الحاسم.

السيد راميريث كارينيو (فنزويلا) (تكلم بالإسبانية): نود أن نرحب بحضور فخامة السيد حسن شيخ محمود، رئيس جمهورية الصومال الاتحادية، فضلا عن الترحيب ببيانه. وأود أيضا أن أشكر السيد مايكل كيتينغ، الممثل الخاص للأمين العام للصومال، والسفير تيتي أنطونيو، المراقب الدائم للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة، على إحاطتيهما الإعلاميتين.

إن الحالة الأمنية في الصومال وفي منطقة القرن الأفريقي بأسرها تتسم بالهشاشة نتيجة لأعمال حركة الشباب الإرهابية، ووجود الجماعات المسلحة والمنظمات الإجرامية، وزيادة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في جميع أنحاء المنطقة. وتجري عملية بناء السلام في الصومال في سياق التقدم المحرز في ظروف لا تخلو من الصعوبات. وقد رحبنا في العام الماضي بالإنجازات التي حققتها بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في مكافحة حركة الشباب. غير أننا نلاحظ اليوم، مع القلق، عودة ظهور حركة الشباب التي اتسمت بشن الهجمات الدموية العشوائية على المدنيين وأفراد بعثة الاتحاد الأفريقي، إلى جانب القوات المسلحة الصومالية نفسها. ونرى كيف تشن حركة الشباب الهجمات ضد الأهداف العسكرية بعد أن عادت أكثر حزما وتعزيزا بالمئات من المقاتلين. ونلاحظ مع الشعور بالقلق كيف أن الوحدات التابعة للبعثة تولي اهتماما لتحصين نفسها وتقتصر دورياتها الأمنية على الجانب الدفاعي فحسب. ونذكر مع الشعور بالأسى ضحايا الهجمات الوحشية التي شنتها حركة الشباب على المدنيين وأفراد البعثة والقوات المسلحة الصومالية، والتي أدت إلى مئات القتلى خلال الأشهر الستة الماضية.

وعلى الرغم من تلك التهديدات والصعوبات، لا يزال الصومال يحرز تقدما في العملية الشاقة المتمثلة في إنشاء المؤسسات الشرعية في جميع أنحاء البلد، وإرساء الأسس اللازمة لمنع الانتكاس إلى النزاع بعد تحقيق السلام، ولا شك أن تلك عملية مضنية وشاقة. وما تزال الدولة الصومالية تواصل الكفاح لأجل توطيد وجودها وسلطتها في كامل الإقليم الوطني. وقد تعجز القوات المسلحة الصومالية والسلطات المحلية، في بعض الأحيان، عن الحفاظ أو استعادة الأراضي التي سبق لها أن انتزعتها من حركة الشباب. وفي ذلك الصدد، فإن من الأهمية بمكان تقديم الدعم الدولي إلى قطاع الأمن الصومالي، ويجب استمراره بمزيد من الشفافية في إطار الخطط الإنمائية للحكومة الاتحادية. ومن الضروري أيضا دعم الجهود الرامية إلى بسط سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد كي يتسنى للإدارات المحلية توفير الخدمات الأساسية للسكان. ومن الضروري تعزيز القدرة المؤسسية للبلد بأسره. وبتلك الطريقة وحدها تتمكن الدولة من التصدي للتحديات الصعبة التي تواجهها.

ونسلّم في ذلك الصدد أيضا بضرورة التصدي للتطرف العنيف في الصومال بصورة شاملة مع تجاوز النهج العسكري

المحض، فضلا عن وضع الاستراتيجيات التي من شأنها معالجة الأسباب الجذرية للتطرف. وبالنظر إلى هذه الظروف، فقد ازدادت الحاجة إلى دعم المجتمع الدولي والتزام الأمم المتحدة أكثر من ذي قبل. وعليه، يرى بلدنا أنه يجب على مجلس الأمن أن ينظر في تأييد المناشدة برفع الجزاءات، وخصوصا الحظر المفروض على الأسلحة، فيسهم بذلك في تعزيز الدولة والقوات الصومالية المسلحة في مكافحتهما لحركة الشباب وغيرها من الآفات التي تهدد الرفاه والاستقرار في البلد.

ويجب أن تكون الأمم المتحدة أكثر فعالية في أساليب عملها لتجفيف مصادر تمويل حركة الشباب، في ذات الوقت الذي تحترم فيه الحق السيادي للصومال في تنمية موارده الطبيعية وكفالة دعم تلك المجتمعات التي تعتمد سبل معيشتها على تجارة استخراج المعادن والصناعة الحرفية. وبعد أن تم تشديد الحظر المفروض على الفحم، تمكنت حركة الشباب من إيجاد مصادر جديدة للتمويل، بما في ذلك، في جملة أمور، الابتزاز والحصول على الأموال من المؤسسات التجارية الخاصة، والابتزاز، واحتجاز أفراد من السكان المحليين لأجل الحصول على الفدية، وابتزاز الرسوم على النقل والاتجار غير المشروع في الموارد الطبيعية، فضلا عن جمع التبرعات من الشتات الصومالي.

ويتناقض ذلك تناقضا صارخا مع التحديات التي تواجه الحكومة الاتحادية الصومالية فيما يتعلق بالإيرادات ومسألة كيفية إدامة مواردها المالية. ويمثّل تحصيل الضرائب أحد المصادر الرئيسية للدخل، غير أن الشركات الدولية في الصومال لا توفر سوى إيرادات قليلة جدا للبلد. وفيما يتعلق بصناعة النفط على وجه التحديد، فنحن نرى كيف تسعى الحركة إلى تقسيم البلد عن طريق الاستفادة من مفهوم النظام الاتحادي بغرض استغلال الضعف المؤسسي للدولة والحصول لنفسها على عقود مربحة لن تعود بالنفع على التنمية المستدامة للشعب الصومالي. وبغية التصدي للتحديات التي يواجهها البلد، فإن هناك حاجة إلى تعزيز مؤسسات الدولة وتعزيز قدراتها كي تتسنى لها الرقابة السيادية الكاملة على مواردها الطبيعية. وعلى سبيل المثال، فإن الصيد غير المشروع في المنطقة الاقتصادية الخالصة للصومال يهدد بقاء الآلاف من صغار الصيادين الذين هم عرضة للتحول إلى الأنشطة الإجرائمة المزعزعة للاستقرار بسبب ظروفهم الاقتصادية.

وعلى صعيد آخر، أود أن أشير إلى الحالة الإنسانية التي ما تزال بالغة التعقيد، إذ ما يزال أكثر من ٤ ملايين شخص بحاجة إلى المساعدة الإنسانية، وأكثر من مليون شخص يواجهون انعدام الأمن الغذائي، في حين يعاني ما يزيد على ٣٠٠٠٠٠ طفل من سوء التغذية، ومن بينهم ٥٨٠٠٠ طفل يعاني من سوء التغذية الحاد. وهناك ضرورة لتلبية الاحتياجات العاجلة لما يزيد على ١,١ مليون من المشردين داخليا، في حين أن موجة الجفاف الأخيرة لم تزد الأمور إلا سوءا. وندعو المجتمع الدولي إلى توفير الموارد المالية اللازمة – دون شروط – للتخفيف من حدة الاحتياجات الإنسانية الملحّة للسكان الصوماليين الذين تضرروا كثيرا من تكرار عودة التراعات بالإضافة إلى المصاعب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

وللأسف، تتكلم التقارير عن صعوبات في الوصول إلى المناطق الأشد احتياجا، أمّا المفاوضات التي لا نهاية لها ودفع الرسوم في أنحاء عديدة من البلد، فيبدو أنهما أصبحا القاعدة بالنسبة إلى القوافل الإنسانية، ولا سيما في المناطق التي توجد فيها حركة الشباب.

ومن منظور سياسي، نرحب بجهود الوساطة التي تبذلها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والاتحاد الأفريقي، والتي أفضت إلى القرار الذي اتخذه مؤخرا رئيس بونتلاند، عبد الولي محمد علي غاس، بقبول الصيغة الانتخابية لانتخابات عام ٢٠١٦. كما نشدد على الدور الحيوي الذي تضطلع به

المرأة في الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في الصومال. لذلك، نثني على القرار الذي اتخذته الحكومة الاتحادية في الصومال بأن تكون نسبة ٣٠ في المائة من المقاعد المتاحة مخصصة للنساء في الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠١٦.

وفي هذا الصدد، من المهم أن تدرك جميع القطاعات السياسية في الصومال أنه لا يمكنها التصدي بفعالية لظاهرة الإرهاب، ودحر حركة الشباب، وتعزيز مؤسسات الدولة لكفالة أن يتمكن الصومال من مواجهة التحديات الكبيرة التي لا تزال ماثلة أمامه، إلاّ من خلال وحدهّا السياسية. ونتمنى للعملية الانتخابية كل النجاح، وندعو إلى نشر وجود أمني كبير لكفالة إجراء انتخابات سلمية في جميع أنحاء الصومال.

ونشدد على الدور الذي يجب أن يضطلع به الدستور الاتحادي للصومال، بوصفه الركيزة الأساسية لتحقيق الاستقرار والتطور السياسي السلمي في البلد. فهو سيوفر الإطار القانوني الذي يشكل مصير الشعب. وندعو إلى إنجاز عملية استعراض الفصول الرئيسية من الدستور المؤقت بسرعة. وفي السياق نفسه، نشجع الحكومة الاتحادية على إشراك الولايات الاتحادية الناشئة وشعوبها في عملية الاستعراض والمشاورات بشأن إرساء هذا الدستور في الصومال، من خلال حملة تثقيفية أهلية واسعة النطاق تحقق توافقا اجتماعيا عريضا ودائما، بالاستناد إلى إشراك جميع قطاعات المجتمع.

أخيرا، تكرر جمهورية فنزويلا البوليفارية التزامها بتحقيق السلام والأمن والتنمية في الصومال ومنطقة القرن الأفريقي برمتها.

السيد تاولا (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): نرحب بفخامة الرئيس حسن شيخ محمود، ونثمّن عاليا الفرصة التي أتيحت للمجلس كي يستمع مباشرة إلى وجهات نظره بشأن الحالة في الصومال. كما نشكر السيد كيتينغ والسفير تيتي أنطونيو على ما قدماه من معلومات مستجدة.

لقد كان الصومال مسألة من المسائل الفارقة عندما عملت نيوزيلندا آخر مرة في مجلس الأمن. وبعد انقضاء عقدين من الزمن، بات الصومال في وضع أفضل بكثير، ولكنه لا يزال بندا هاما على جدول أعمالنا، مع آثار بعيدة المدى على السلم والأمن الإقليميين ومكافحة الإرهاب.

ونرحب بالتقدم المحرز عن طريق الشجاعة والالتزام من جانب الجنود والأفراد الآخرين من الاتحاد الأفريقي، والبلدان المجاورة، والشركاء الدوليين، والصومال نفسه. ونتيجة لذلك، تم إضعاف حركة الشباب. فلم تكن هناك حالات قرصنة ناجحة في السنة الماضية. والأهم من ذلك أنه أُحرز تقدم صوب إيجاد حكومة اتحادية فاعلة، مع إمكانية إجراء تحول ديمقراطي في هذه السنة. وقد تحقق ذلك بتكلفة باهظة حقا تكبدها الصومال، والبلدان المجاورة له، والاتحاد الأفريقي، مع تحديات كبيرة ماثلة أمامنا. وسيلزم اهتمام سياسي مستمر للتصدي لكل من تلك التحديات، ويجب على المجلس أن يواصل تركيزه على الصومال.

إننا نؤيد التحليل الذي قدمه الممثل الخاص للأمين العام، مايكل كيتينغ، ونود أن نسلط الضوء على خمس نقاط.

أولا، نوافق على أن انتخابات هذا العام حاسمة. وينبغي لها أن تكون بقيادة صومالية، وتكفل مشاركة الشعب الصومالي مشاركة كاملة، والشعور بملكيته للعملية السياسية. ونرحب بالاتفاق الذي تم التوصل إليه الأسبوع الماضي في منتدى القيادات الصومالية في مقديشو بشأن تفاصيل النموذج الانتخابي. كما نحيط علما بتذكير الرئيس محمود لنا بأن هذه الانتخابات ستكون الأولى منذ ٤٧ عاما. فذلك يمثّل حدثا رائعا حقا نشيد به جميعا.

ثانيا، ثمة أولويات سياسية أخرى تستدعي الاهتمام. والحوار بين حكومة الصومال الاتحادية والإدارات الإقليمية يتصف بالإيجابية ولكنه يحتاج إلى المضي إلى أبعد من ذلك.

ولا تزال هناك مسائل رئيسية بحاجة إلى معالجة، بما في ذلك وضع الحدود الإقليمية، واستكمال استعراض الدستور، وتحديد إدارة الموارد الطبيعية. ويعتمد المشروع الاتحادي على تعزيز المؤسسات في المناطق. وتحتاج السلطات الاتحادية والإقليمية إلى إحراز تقدم هنا بغية تجنيب تعريض عملية الانتقال السياسي للخطر. وثمة حاجة إلى أن يضطلع المجتمع المدني الصومالي بدور أكبر. علاوة على ذلك، إذا أريد للسلام أن يكون مستداما، فسيكون تحقيق الاستقرار عاملا حاسما من حيث فعالية تقديم الخدمات للناس في المناطق الواقعة تحت سيطرة الحكومة الصومالية. ولا يزال الطريق طويلا في هذه المجالات.

ثالثا، إن وجود قطاع أمني حسن الاداء يعد أمرا أساسيا لتحقيق الاستقرار الطويل الأجل في الصومال. ولا بد من دعم الحكومة الاتحادية كي تكون لديها القدرة الكافية على منع عودة حركة الشباب وغيرها من عوامل الإرهاب، وضبط الصراعات الإقليمية والعشائرية على حد سواء. ونرحب بجهود الشركاء الدوليين لتعزيز الجيش الوطني الصومالي وقوة الشرطة. ومع ذلك، هناك حاجة ماسة إلى قيام تنسيق أوثق. ولن تتكلل الجهود بالنجاح إلاّ إذا أصبحت برامج الشركاء أكثر اتساقا، وتم القضاء على العقليات المتقوقعة. وسيكون بناء جيش وقوة شرطة قويين ومتماسكين أمرا ضروريا لتنفيذ استراتيجية خروج ناجحة للمجتمع الدولي.

رابعا، سيكون عام ٢٠١٦ عاما ذا أهمية خاصة بالنسبة إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. ولا يزال التهديد الناجم عن حركة الشباب حقيقيا جدا، ويظل دور بعثة الاتحاد الافريقي بالغ الأهمية. وسيكتسي تنفيذ الالتزامات التي تعهد بها المساهمون في بعثة الاتحاد الأفريقي في مؤتمر قمة جيبوتي أهمية أساسية، ولا سيما بخصوص الالتزامات المتعلقة بالقيادة والتحكم.

أخيرا، أشير إلى أن نيوزيلندا تشعر بقلق بالغ إزاء التحديات التي تواجه تمويل بعثة الاتحاد الأفريقي. وسيكون الدعم الدولي المتواصل للبعثة ضروريا إذا أريد لها أن تفي بولايتها. ونحن ننوه بالتمويل الهام الذي يواصل الاتحاد الأوروبي تقديمه. ومع إعادة تخصيص بعض هذا التمويل، سيكون من المهم العمل مع الشركاء في المنطقة وفي أماكن أخرى لكفالة التصدي لتحديات التمويل الحالية التي تواجهها البعثة، بطريقة لا تقوّض العمليات التي تضطلع بها في هذا المنعطف الحرج.

وهذا الوضع يؤكد أيضا على الحاجة إلى تجاوز اعتمادنا على التمويل المخصص لعمليات حفظ السلام بقيادة إقليمية في أفريقيا. وتعدّ نيوزيلندا مؤيدا قويا لإيجاد حلول مبتكرة يمكنها أن توفر تمويلا لبعثات كهذه يكون أكثر قابلية للتنبؤ به. وهذا أمر نحتاج إلى استكشافه بشكل جماعي. ونرحب بالجهود الرامية إلى حشد التمويل من داخل أفريقيا، ونأمل أن يتسم المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة، بالطابع الاستراتيجي والابتكاري في العمل على كيفية توفير الدعم المناسب للبعثات القوية التي يكون الاتحاد الأفريقي على استعداد لقيادتها.

وختاما، نحن نعلم أن تحقيق ما أوجزناه اليوم سيكون صعبا. ونعلم أيضا أنه بينما تضطلع الحكومة الاتحادية بدور مركزي، فهي لا تستطيع أن تفعل ذلك بمفردها. فالمجلس، ومنظومة الأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، والشركاء الآخرون بحاجة إلى العمل عن كثب مع السلطات الصومالية في مواجهة هذه التحديات. ولكننا نتذكر اليوم أيضا الشوط الكبير الذي قطعه الصومال بالفعل. ويجب علينا جميعا أن نواصل دعم الصومال حكومة وشعبا في جهوده الرامية إلى العمل معا.

السيد إبراهيم (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): أنضم إلى الزملاء الجالسين حول هذه الطاولة في الإعراب عن تقديري للرئاسة الصينية على عقد هذه الجلسة الهامة في الوقت المناسب.

كما أشكر الممثل الخاص للأمين العام، كيتنغ، والسفير تيتي أنطونيو، على إحاطتيهما الإعلاميتين المتبصرتين بشأن آخر التطورات في الصومال.

ويقدّر وفد بلدي حضور فخامة السيد حسن شيخ محمود، رئيس جمهورية الصومال، في هذه القاعة صباح هذا اليوم، وهو يرحب به. فوجود الرئيس محمود اليوم يشهد على التزامه العميق والثابت بعودة الصومال إلى حياته الطبيعة، واستعادة الأمل في مستقبل أفضل لشعب الصومال الذي عانى طويلا من الصراع والحرمان. ونشيد بالتحسن المطرد للحالة في الصومال منذ عام ٢٠١٢ تحت قيادة الرئيس محمود. فلنأمل أن تواصل الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات الاتحادية في الصومال هذا المسار لتحقيق المزيد من التقدم على الجبهات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، لا سيما في الأسابيع والأشهر المقبلة الحاسمة.

وعام ٢٠١٦ له أهمية خاصة بالنسبة إلى الصومال. فبعد أكثر من عقدين من الصراع الوحشي وتبدّد المعايير والممارسات الديمقراطية الأساسية لفترة طويلة، سيخطو البلد خطوة رئيسية وحاسمة في وقت لاحق من هذه السنة صوب إحراز مزيد من التقدم نحو اعادة إرساء نفسه كدولة فاعلة. وبغية إيجاد العناصر التمكينية الصحيحة لدفع هذا التحول قدما، يجب على مجلس الأمن والمجتمع الدولي أن يواصلا مشاركتهما الفعلية في الصومال، لا سيما في دعم السلطات الاتحادية والإقليمية في جهودها الرامية إلى استعادة السلام والأمن، فضلا عن تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية وإحراز التقدم، وهي الأمور التي تمسّ حاجة الناس إليها.

وعلى الجبهة السياسية، ترحب ماليزيا بالدعم القوي للصومال والتعامل معه على الصعيد الإقليمي، ولا سيما من جانب الاتحاد الأفريقي، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد). ونثني على الجهود المتواصلة التي تبذلها حكومة الصومال الاتحادية والدول الاقليمية في السعي إلى تحقيق توافق في الآراء بشأن النموذج الانتخابي. وقد أدى العمل التيسيري الذي قامت به إيغاد إلى الإعلان الذي أصدرته سلطات بونتلاند مؤخرا، في ٣ نيسان/أبريل، بموافقتها على نموذج ٤,٥ من العملية الانتقالية لعام ٢٠١٦. والنتائج والاستنتاجات التي تكللت بالنجاح وصدرت عن المنتدى الوطني الثالث للقادة في وقت سابق من هذا الشهر، والزخم الإيجابي الذي تولّد عنه، ينبغي أن يغتنمها أصحاب المصلحة في منطقتي حيران وشبيلي الوسطى، بغية وضع خلافاتهم جانبا والعمل مع الحكومة الاتحادية بصورة بناءة، من أجل إنشاء سلطة إقليمية مستدامة قبل العملية الانتخابية المقررة.

وعلى الرغم من أن الانتخابات القائمة على شخص واحد/صوت واحد لن تكون ممكنة في هذه السنة، فإن العملية الشاملة المؤدية إلى اتفاق على المبادئ الرئيسية للعملية الانتخابية ينبغي لها أن تمهد السبيل أمام إجراء انتخابات أكثر تمثيلا في عام ٢٠٢٠. وفي السياق نفسه، ينبغي تشجيع الحكومة الاتحادية والسلطات الإقليمية على الإسراع بالعمل لتشكيل مجلس الشيوخ، وكفالة أن تتمثل أصوات النساء تمثيلا كافيا في الانتخابات المقبلة، ولا سيما المرشحات منهن.

وعلى الجبهة الإنمائية، ترحب ماليزيا بنتائج المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في الصومال، الذي انعقد في اسطنبول خلال شباط/فبراير، وهي تدعمها، وتثني على التزام الحكومة الاتحادية بتنفيذ هذه النتائج. بالإضافة إلى ذلك، فإن مؤتمر القمة الاستثنائي الثالث عشر لمنظمة التعاون الإسلامي، الذي اختتم أعماله مؤخرا في اسطنبول الاسبوع الماضي، رحب أيضا بتحويل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي في الصومال إلى مكتب انمائي، مما يعكس التطورات الإيجابية الحاصلة على أرض الواقع منذ عام ٢٠١١، عندما أنشئ مكتب منظمة المؤتمر الإسلامي.

ومع الإشارة إلى التقدم الكبير الذي أحرزه الصومال في سعيه إلى تحقيق أهدافه الإنمائية، فإن الحالة الإنسانية في البلد ما زالت مثيرة للقلق. وذلك يشمل انعدام الأمن الغذائي المزمن، وسوء التغذية، وضعف إمكانية الحصول على المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، والتشريد، فضلا عن العنف الدوري الذي يُعزى أساسا إلى العنف المسلح، بما في ذلك من خلال الجماعات الإرهابية والصراعات العشائرية. ومما يفاقم ذلك استمرار ظاهرة النينيو. فجميع هذه العناصر تهدد بتفاقم الحالة الهشة أصلا. وينبغي لجميع الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية والجهات المانحة أن تتدخل من أجل تقديم المساعدة إلى ٥ ملايين صومالي هم في أمس الحاجة إليها، بمن فيهم قرابة ٣٠٠ ٠٠٠ طفل. ويجب تأمين إمكانية الوصول دون عوائق إلى المساعدة الإنسانية من جميع أصحاب المصلحة في البلد.

وعلى الجبهة الأمنية، تنضم ماليزيا إلى أعضاء المجلس الآخرين في الترحيب بالجهود الجارية التي ترمي إلى تعزيز القطاع الأمني ومؤسساته في الصومال، بما في ذلك مؤتمر قمة البلدان المساهمة بقوات وشرطة الذي عقدته في جيبوتي مؤخرا بعثة الاتحاد لأفريقي في الصومال، وفرقة العمل المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة التي انعقدت أواخر شباط/فبراير وأواخر آذار/مارس، على التوالي. وتؤيد ماليزيا تأييدا تاما التبكير في بدء وتنفيذ جهود تحقيق الاستقرار في المناطق التي يجري تحريرها حديثا من حركة الشباب، بما في ذلك عن طريق المشاريع ذات الأثر السريع. وسوف تساعد هذه المبادرات على تعزيز الاقتصادات المحلية، وتشكل عنصرا هاما للجهود الشاملة التي تبذلها الحكومة الاتحادية بغية كسب قلوب المجتمعات المحلية وعقولها. وتمشيا مع الالتزامات المتعهد بها في مؤتمر قمة البلدان المساهمة بقوات وشرطة الذي عقدته بعثة الاتحاد الأفريقي، ينبغي لجميع الأطراف المعنية تعزيز القيادة والمراقبة من أجل تحسين التنسيق، وبخاصة إضعاف التهديد الذي تمثله حركة الشباب والقضاء عليه.

وفي حين يبدو أن التوترات السياسية آخذة في التكاثر، وإزاء ازدياد كثافة وتواتر الهجمات والعمليات المعقدة التي تقوم بها حركة الشباب، ولا سيما ضد المدنيين والأهداف المدنية، فإن تخفيض العلاوات التي يحصل عليها أفراد بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بنسبة ٢٠ في المائة يثير القلق. وفي هذا الصدد، نرحب باتفاق فرقة العمل المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لمعالجة مسألة التمويل.

وفي الختام، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بالتفاني والتضحيات الدؤوبة التي تبذلها جميع الجهات الفاعلة في القطاع الأمني في الصومال، ولا سيما الرجال والنساء الشجعان في قوات الأمن الوطني الصومالية، وبعثة الاتحاد الأفريقي، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، ومكتب الأمم المتحدة للدعم في الصومال. وفي هذا الصدد، تؤكد ماليزيا دعمها لبعثة الاتحاد الأفريقي، وبعثة الأمم المتحدة، ومكتب الأمم المتحدة، والجهود الجماعية التي تبذلها الحكومة الاتحادية من أجل تمهيد السبيل أمام الصومال لتأمين مكانته في مجتمع الأمم – الصومال الآمن، والمستقر، والعامل على تحقيق التنمية الوطنية في سبيل مستقبل أفضل.

السيد لاميك (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود بدوري أن أبدأ بشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد مايكل كيتينغ، والمراقب الدائم عن الاتحاد الأفريقي، سعادة السفير تيتي أنطونيو. وأود بصفة خاصة أن أشكر رئيس جمهورية الصومال الاتحادية، فخامة السيد حسن شيخ محمود، الذي شرّفنا بحضوره اليوم. كما أشكره على الأخبار المشجعة التي شاطرنا إياها.

إن المعلومات التي قدمها الرئيس تتصف بالأهمية نظرا للأخبار المقلقة التي وردت من الصومال في الشهر الماضي. فقد تراجعت حركة الشباب، وهذا أمر جيد، ولكن التنظيم الارهابي لا يزال نشطا. إن مكافحة حركة الشباب هي

مكافحة ضد أحد المظاهر المتعددة للإرهاب، والكل يعلم أن هذا الكفاح قريب جدا من قلوبنا في فرنسا. ومكافحة حركة الشباب هي مكافحة جماعية. وأود أن أشيد بشجاعة موظفي بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، والتزامهم بمكافحة ذلك التنظيم الإجرامي. وأود بصفة خاصة أن أشيد بالجنود الذين فقدوا أرواحهم في الهجمات الأخيرة. وفرنسا، من خلال الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، لا تزال ملتزمة التزاما كاملا بتلك الجهود، إلى جانب البلدان المساهمة بقوات. وبهدف مواصلة توطيد التقدم المحرز خلال السنوات الأخيرة، يجب علينا أن نفعل المزيد في مجالات أربعة.

أولا، يجب على بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، التي تتصدر المعركة ضد حركة الشباب، وفقا لولايتها، أن تشن عمليات هجومية لمكافحة هذا التنظيم الإرهابي. فالحالة على الأرض معقدة، والعدو يعمل على تكييف استراتيجياته حسب الظروف. وفي هذا السياق، وبغية شن الهجمات، يجب أن تواصل بعثة الاتحاد الافريقي تحسين فعاليتها وأدائها، كي تستطيع أن تمارس أقصى الضغوط على هذا التنظيم الإرهابي، أي حركة الشباب.

ويجب على وحدات بعثة الاتحاد الأفريقي أن تعمل بطريقة متماسكة، وأن يكون تسلسل القيادة واحدا وواضحا، بما في ذلك المشاركة في التخطيط والتنفيذ، وتحسين تبادل المعلومات بين مختلف الوحدات، الأمر الذي لم يكن هكذا دائما. ولقد دعا القرار ٢١٢٤ (٢٠١٣) بالفعل إلى إجراء هذه التحسينات النوعية – وتكرر هذا النداء في القرار ٢٢٣٤ (٢٠١٥). والإعلان الصادر عن البلدان المساهمة بقوات الذي اعتمده مؤتمر قمة جيبوتي في ٢٨ شباط/فبراير يتناول مختلف هذه النقاط. ومن شأن بعثة الاتحاد الافريقي أن تستفيد كثيرا من تنفيذها بسرعة، بدءا بتعيين قائد للقوة، بينما ينبغي للأمم المتحدة مرة أخرى أن تستعرض طرائق الدعم اللوجستي من أجل توفير المساعدة الأفضل تكيّفا والأكثر فعالية. لذلك، ندعو الاتحاد الأفريقي والبلدان المساهمة بقوات إلى العمل معا لتحسين عمل البعثة، تمشيا مع ولايتها.

وأود أن أضيف أن الكفاح العسكري الفعال ضد حركة الشباب يتطلب أيضا سلوكا مثاليا من جانب قوات بعثة الاتحاد الأفريقي، من حيث احترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. ولا يمكن للتدخل العسكري أن يكون ناجحا إلاّ إذا كان مدعوما من الشعب الصومالي. وينبغي لإنشاء الخلية المعنية بحصر الخسائر في صفوف المدنيين وتحليلها والاستجابة لها أن يحسّن الجهود في هذا الصدد، مع القيام أيضا بتعزيز مصداقية بعثة الاتحاد الأفريقي وفعاليتها. وبالمثل، فإن مسألة الإفلات من العقاب بالنسبة إلى بعض الوحدات هي مشكلة أيضا، لأنها تقوض سمعة البعثة، وتجعل الناس على أرض الواقع أقل احتمالا لاحتضانها.

ولكن الجميع يعلمون أن البعثة نفسها ليست حلا مستداما وأنها لا تعتزم البقاء في الصومال إلى الأبد. وسيسمح لنا إيجاد حل أمني صومالي بأن ننظر – في الوقت المناسب – في السحب التدريجي للبعثة ووضع استراتيجية لخروج القوة. وسيتطلب ذلك إعادة بسط سلطة الدولة الصومالية على أراضيها تدريجيا من خلال تطوير قدرتها على ضمان أمنها، بما في ذلك قواتها الأمنية.

والدور الذي تقوم به قوات الأمن الصومالية ضروري بشكل خاص لدعم الجهود التي تبذلها البعثة. ومن الضروري أيضا الحفاظ على المناطق التي حررتها البعثة بحيث يمكن لقوات الاتحاد الأفريقي أن تركز على الأعمال الهجومية. ويجب على السلطات الصومالية أن تظهر باستمرار التزامها بهذه المهمة، بدءا بدفع مرتبات أفراد قواتها الأمنية. وهناك عدد من الشركاء الدوليين الثنائيين والمتعددي الأطراف النشطين بالفعل في هذا المجال، ولكن ينبغي، دون شك، تنسيق أعمالهم على نحو

أفضل. ويجب أن تضطلع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال – المكلفة بولاية رئيسية في تنسيق المعونة الدولية – بهذا الدور بصورة أفضل.

وفي الختام، أود أن أقول إن العمل السياسي وحده هو الذي سيخلص البلد بصورة دائمة من الأزمة التي ما برحت تمسك بخناقه منذ ٢٥ عاما. وهذا العام ذو أهمية حاسمة نظرا لاقتراب مواعيد الانتخابات. ويشجعنا التقدم المُحرز في إطار المنتدى الاستشاري الوطني واختيار طرائق إجراء الانتخابات. فإلى جانب التحضير للانتخابات، وفقا للمواعيد النهائية، ينبغي للجهات الفاعلة السياسية الصومالية إظهار مسؤوليتها بإكمال بناء النظام الاتحادي في البلد. وسيتوقف إيجاد الحل الأمني الصومالي الذي ذكرته آنفا إلى حد كبير على هذا الاحتمال، وهو أولويتنا المشتركة. ونعول على جميع الأطراف الفاعلة الصومالية أن تسارع بوضع الصيغة النهائية لهذا المشروع.

وتدرك فرنسا حجم التحديات التي يواجهها الصومال، كما يبين مستوى التزامنا الجماعي. ويجب أن توطد التعبئة السياسية على الفور المكاسب العسكرية التي تحققت في السنوات الأخيرة. ونأمل أن يكون عام ٢٠١٦ عاما حاسما في هذا الصدد.

السيد غاسبار مارتنس (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم جلسة اليوم بشأن الصومال. وأود أن أرحب برئيس الصومال، السيد حسن شيخ محمود، وأن أشكره على تشريفنا بحضوره ومشاركة آرائه بشأن الحالة في الصومال وأمله في مستقبل بلده. وأود أيضا أن أشكر السيد مايكل كيتينغ على إحاطته الإعلامية والسفير تيتي أنطونيو، المراقب الدائم عن الاتحاد الأفريقي، على إحاطته الإعلامية التي أدلى بها بالنيابة عن المفوض السامي للسلم والأمن في الاتحاد الأفريقي.

وقد أتاحت الإحاطتان الإعلاميتان لأعضاء مجلس الأمن الخروج بفهم أفضل للتقدم المحرز والتحديات التي تواجه الصومال حكومة وشعبا وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والأمم المتحدة وغير ذلك من الشركاء الدوليين للصومال، الذين وحدوا قواهم في سبيل بناء السلام والاستقرار والرخاء في الصومال. ويمثل التقدم الذي نشهده جميعا مكافأة على نقوم به جميعا من استثمار من أجل تحقيق السلام في بلد لطالما واجه حربا وحشية للغاية.

وأغتنم هذه الفرصة للثناء على الصوماليين لتوصلهم إلى اتفاق بشأن العملية الانتخابية. وستسمح صيغة ”٤–٥“ باعتبارها النموذج الانتخابي بإجراء الانتخابات في الصومال، مع الأخذ في الاعتبار مختلف الحساسيات والدور المؤثر الذي يضطلع به الشيوخ والزعماء التقليديون والدينيون. ونثني على العملية التشاورية الوطنية فيما يتعلق بالعملية الانتخابية، التي راعت مختلف وجهات النظر التي أعربت عنها مختلف الجماعات التي تشكل الفسيفساء العرقية الصومالية. كما نحيط علما بالتزام أصحاب المصلحة الصوماليين بالاقتراع العام في الانتخابات المقرر إجراؤها في عام ٢٠٢٠.

وقد أُحرز تقدم كبير أيضا في عملية الاستعراض الدستوري وفي بناء النظام الاتحادي، في حين أقر البرلمان مؤخرا التشريعات ذات الصلة فيما يتعلق بغسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وحماية الفئات الأكثر ضعفا والنهوض بها، مثل النساء والأطفال. وتمثل السياسة الوطنية المتعلقة بالمسائل الجنسانية والسياسة الوطنية للشباب وخطة التنمية الوطنية للفترة ٢٠١٧– ٢٠١٩ معالم تشريعية هامة. ونثني على الهيئة التشريعية الصومالية لتحقيق هذه الإنجازات الهامة.

وبينما نحيط علما بالتقدم المستمر في الصومال، لا يزال البلد يواجه تحديات كبيرة، لا سيما فيما يتعلق بالحالة الإنسانية، التي تحتاج إلى معالجة عاجلة. كما أن مكافحة

حركة الشباب ودحرها أمر حتمي إذا أُريد للبلد أن يحرز تقدما نحو تحقيق السلام والاستقرار. وفي هذا الصدد، يشكل توفير تمويل يمكن التنبؤ به للبعثة ضرورة مطلقة علينا مراعاتها.

ونرحب بالتقدم المحرز في بناء قدرات الجيش الوطني الصومالي وقوة الشرطة الصومالية، وبالالتزام المالي من الشركاء الدوليين من أجل وضع برامج ومشاريع لتحديث الجيش والشرطة. وهذا أيضا شرط هام آخر، إذ يحتاج البلد إلى التنظيم لضمان دفاعه عن نفسه فيما يستمر بناء السلام. ومن الأهمية بمكان أن تضمن السلطات الاتحادية والإقليمية الامتثال الصارم في العمليات الأمنية للمعايير الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان واحترام سيادة القانون. وينبغي لحكومة الصومال الاتحادية والإدارات الإقليمية المؤقتة تهيئة بيئة آمنة للسكان المدنيين وسد أي ثغرات موجودة ومعالجة النزاعات القبلية.

وفي الختام، أود أن أنقل إلى رئيس الصومال دعم أنغولا الكامل. ونعلم أنه من المهم أن يولد البلد من جديد. ومن الضروري أن تكون نهضة البلد هدفا مطلقا يمكن تحقيقه. وقد تأكد ذلك مجددا لمجلس الأمن من خلال المناقشة التي نجريها في هذا الصباح. ولذلك، فإننا نتطلع إلى بناء مستقبل أكثر إشراقا ينعم فيه البلد بالسلام والرخاء والتنمية المستدامة.

السيد يلتشينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أرحب ترحيبا حارا برئيس الصومال، فخامة السيد حسن شيخ محمود. كما نعرب عن تقديرنا لمقدمي الإحاطتين الإعلاميتين.

ويثني وفد بلدي على عمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال ومكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والأطراف الأخرى المنخرطة في تعاون وثيق مع حكومة الصومال الاتحادية. ونرحب بالتقدم المحرز في مجالات بناء الدولة والحكم الرشيد واستعادة السلام والأمن وتحقيق النمو الاقتصادي، والتي تكتسي أهمية بالغة في ضوء الانتخابات البرلمانية المقبلة. ونشيد خصوصا بالجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة في كفالة تحقيق الأمن في البلد وأهميتها لمواصلة تحقيق السلام والمصالحة. وقد أكد آخر تمديد لولاية البعثة على أهمية أنشطة بعثة الاتحاد الأفريقي في دعم عمل حكومة الصومال الاتحادية.

وتدين أوكرانيا بشدة التفجيرات الانتحارية الأخيرة في مدينة غالكاسيو، والعملية الانتحارية التي جرت بتفجير سيارة مفخخة في المقر الإقليمي لإدارة محافظة بنادر في مقديشو، حيث أسفر ذلك عن مقتل ١٤ شخصا، بينهم طفلان. ومع التذكير بالهجوم الذي شنته حركة الشباب في آذار/مارس على قرية غاراد الساحلية، على شواطئ بونتلاند، وكانت حركة الشباب تضم في صفوف مقاتليها أعدادا كبيرة من الأطفال، نود أن نعرب عن قلقنا العميق إزاء تجنيد الأطفال واستخدامهم في الصراعات المسلحة، إلى جانب انتهاكات أخرى للقانون الإنساني الدولي التي تُرتكب ضد الأطفال في حالات الصراع.

ومن المقلق جدا أن تجنيد الأطفال والفتيان في حركة الشباب يحدث في المساجد والمدارس. ونعتقد اعتقادا راسخا أنه يجب بذل كل جهد ممكن للتأكد من أن تفي المدارس بهدفها المتمثل في أن تكون مرافق تعليمية، أولا وقبل كل شيء، مع تزويد الطلاب بالسبيل إلى مستقبل أفضل وأكثر سلما. ويجب أيضا أن تُحترم حرمة أماكن العبادة الدينية، وينبغي عدم استخدامها كمصايد للبحث عن مقاتلين لملء صفوف الجماعات الإرهابية. وفي رأينا، من المهم للغاية تحسين الأحكام المتعلقة بحماية الأطفال في ولايتَي بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، من أجل تعزيز قدرات البعثتين على تحديدهما بفعالية للانتهاكات والتجاوزات المرتكبة ضد الأطفال،

والابلاغ عنها، والتصدي لها، بما في ذلك اختطافهم على أيدي الجماعات المسلحة.

وتنوّه أوكرانيا بالأثر الإيجابي الناجم عن الخطوات الجماعية التي تتخذها الأمم المتحدة وسلطات بونتلاند للقيام بالترتيبات اللازمة، بغية كفالة المعاملة الملائمة للأطفال الجنود السابقين الذين جنّدهم الإرهابيون، من أجل إعادة تأهيلهم وجمع شملهم مع أسرهم في نهاية المطاف. وينبغي أن تتاح للأطفال والشباب فرصة استكمال تعليمهم، وتعلّم مهنة لكي يتمكنوا من كسب العيش في مجتمعاتهم المحلية.

ونثني على حكومة الصومال الاتحادية التي تعمد إلى وضع سياسة أمنية وطنية، وتخطط لعقد اجتماع تشاوري في المناطق بهدف المضي قدما في تنفيذها. والمداولات بشأن وضع نموذج جديد للشرطة وخطة هيغان المستكملة لتطوير الشرطة الصومالية على الصعيدين الاتحادي والإقليمي وعلى مستوى الولايات تستحق ذكرا خاصا، باعتبارها عنصرا أساسيا في تحسين السلامة والأمن للسكان المحليين في كل منطقة في الصومال.

كما نرحب بالإعلان الصادر في ٢٥ آذار/مارس عن ابرام اتفاق شامل للسلام والمصالحة بين شعوب جوبالاند. وندعو الحكومة الاتحادية الصومالية إلى مواصلة التعاون مع جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة، من أجل حل الصراعات الطويلة الأمد بين مختلف المجتمعات المحلية والإدارات في بقية أنحاء الصومال. والاتفاق الذي تم التوصل إليه بين الحكومة الاتحادية وحكومة بونتلاند مع رسالة تأييد لمشاركة بونتلاند مشاركة كاملة في العملية الانتخابية بهدف تشكيل برلمان اتحادي جديد في وقت لاحق من هذا العام، يمثل خطوة إيجابية أخرى على الطريق إلى تحقيق الوحدة الإدارية في البلد.

ونظرا لهذا التقدم المحرز، ينبغي لمجلس الأمن أن يبقى مركّزا على صون الاتجاهات الإيجابية الحالية، وكفالة تنفيذ جميع مبادرات الحكومة الاتحادية الرامية إلى إرساء السلام المستدام، واستكمال عملية المصالحة. وبوسع رئيس الصومال أن يعوّل على دعمنا المستمر.

السيد سيس (السنغال) (تكلم بالفرنسية): يود وفد السنغال أن يشكر الرئاسة الصينية على تنظيم هذه الإحاطة الإعلامية اليوم، وأن يرحب بحضور السيد حسن شيخ محمود، رئيس جمهورية الصومال الاتحادية، في هذه القاعة. كما أود أن أشكر مقدمَي الإحاطتين الإعلاميتين هذا الصباح، السيد مايكل كيتينغ، الممثل الخاص للأمين العام للصومال، والسفير تيتي أنطونيو، المراقب الدائم عن الاتحاد الأفريقي، على بيانيهما الواضحين، الأمر الذي وفّر لنا فهما أفضل للحالة السياسية والأمنية والإنسانية في الصومال، فضلا عن التحديات التي يواجهها، ولا سيما في الفترة الحالية السابقة للانتخابات.

وفي هذا الصدد، أود أيضا أن أرحب بالاتفاق الذي أبرمه القادة الصوماليون، بمن فيهم الرئيس محمود، ورؤساء الولايات الإقليمية في بونتلاند، جنوب غرب، وغالمودوغ، وجوبالاند، بشأن طرائق تنفيذ العملية الانتخابية لعام ٢٠١٦، وذلك في منتدى القادة الصوماليين، الذي انعقد في الفترة من ٩ إلى ١٢ نيسان/أبريل. والبيان الذي أعلن الاتفاق يشكل تعبيرا واضحا عن توافق الآراء المتزايد بين القياديين الصوماليين بشأن الحوكمة في البلد. وقد مكّنهم المنتدى أيضا من التوصل إلى اتفاق حول العملية الانتخابية في عام ٢٠١٦ على الصعيد الاتحادي وصعيد الولايات بشأن الانتخابات البرلمانية. وفي هذا الصدد، نعرب لهم عن تشجيعنا وتأييدنا لنجاح العملية، التي ينبغي أن تساعد على تطبيع الحالة في الصومال.

ولكن بغية تحقيق ذلك، سوف يكون الصومال وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بحاجة إلى دعم من شركائهما الدوليين أكثر من أي وقت مضى. لذلك، نشجع بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال على مواصلة دعمها القوي لهذا البلد.

بيد أننا نحث على المزيد من اليقظة لكفالة عدم امتداد عنف الانتخابات الذي ذكره فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا في تقريره الأخير (انظر S/2015/801) إلى بقية أنحاء البلد.

وعلى الجبهة الأمنية، لا نزال نشعر بالقلق إزاء استمرار التهديد الذي تشكله حركة الشباب في الأراضي المحررة، التي هي أيضا مناطق توترات قبلية، فضلا عن تنامي وجود تنظيم الدولة الإسلامية في المنطقة. وعلى الرغم من هذه التهديدات المستمرة، رحبت السنغال بتحرير مدينة عدن يابال، في منطقة شابيل الوسطى، بعد شن هجوم كبير بقيادة بعثة الاتحاد الأفريقي والجيش الوطني الصومالي ضد حركة الشباب. ونحن نشجع هذه العمليات المشتركة، التي ستمكّن بلا شك المشردين جراء الأضرار الجانبية – الافتقار إلى المياه والكهرباء، والمعدات المعطلة، والمخزونات الغذائية المحروقة، والأجهزة المتفجرة التي زرعتها حركة الشباب وما إلى ذلك – من العودة إلى ديارهم. أمّا الإسراع في توفير التمويل والدعم التقني للقطاع الأمني من جانب المجتمع الدولي، فسيساعد بلا شك على تحسين استراتيجيات مكافحة الجماعات المسلحة، بما فيها حركة الشباب.

ونحن ندين بشدة جميع الاعتداءات على موظفي المساعدة الإنسانية، ومصادرة المعونة، ووضع عقبات أمام النقل، بغض النظر عن مرتكبيها. وفي هذا الصدد، تود السنغال أن تشيد بموظفي بعثة الاتحاد الافريقي، الذين جاد بعضهم بأرواحهم في مكافحة حركة الشباب. ونود أيضا أن نحيّي أفراد قوات الدفاع الوطني في الصومال لما قدّموا من تضحيات، وأظهروا من التزام، وأبدوا من تصميم على إنزال الهزيمة بحركة الشباب وتحقيق السلام الدائم في الصومال.

ولا تزال موارد الصومال التعدينية موضع اهتمام متزايد من الشركات الدولية، وهذا أيضا يمكنه أن يشكل تهديدا للسلام والأمن والاستقرار. وفي هذا الصدد، نشجب استمرار انتهاكات الحظر المفروض على صادرات الفحم من الصومال، على الرغم من حدوث تحسن طفيف في الحالة عقب انسحاب حركة الشباب من مواقع الإنتاج. ونكرر دعوتنا لبذل جهد منسق بين الحكومة الاتحادية، والولايات الاتحادية، والمنظمات الدولية، والقوات العسكرية على أرض الواقع، من أجل إنشاء آلية شاملة وفعالة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالفحم الصومالي. وفي هذا السياق، نثني على الجهود التي تبذلها القوات البحرية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية.

وأود أن أختم بياني بتكرار تأييد السنغال وتشجيعها لشعب الصومال وحكومته وهما يتطلعان إلى إجراء الانتخابات المقررة في هذا العام.

الرئيس (تكلم بالصينية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الصين.

أرحب برئيس الصومال، فخامة السيد حسن شيخ محمود، في هذه الجلسة، وأشكره على بيانه. كما أشكر السيد كيتينغ، الممثل الخاص للأمين العام للصومال، والسفير أنطونيو، المراقب الدائم عن الاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة على إحاطتيهما الإعلاميتين.

في ظل الانتخابات المقرر إجراؤها في وقت لاحق من هذا العام، تدخل عملية السلام في الصومال فترة حاسمة. في الآونة الأخيرة، بذلت حكومة الصومال الاتحادية جهودا نشطة لتعزيز المصالحة الاجتماعية ومكافحة الإرهاب وتعزيز بناء المؤسسات الاتحادية والتنفيذ الشامل لرؤية عام ٢٠١٦. وتعرب الصين عن بالغ التقدير للقيادة المقتدرة للرئيس محمود، وهي على ثقة بأن شعب الصومال، تحت قيادته، سيواصل إحراز تقدم جديد بشأن المصالحة الوطنية. وفي الوقت نفسه، لا تزال الحالة الأمنية والإنسانية في البلد هشة ولا يزال تحقيق السلام والتنمية مهمة شاقة. وفي ذلك الصدد، أود أن أشدد على النقاط الأربع التالية.

أولا، ينبغي لجميع الأطراف أن تواصل الدفع قدما بعملية السلام في الصومال. وترحب الصين بحقيقة أن الرئيس محمود وزعماء جميع الأطراف في الصومال عقدوا مؤخرا منتدى وطنيا للزعماء وتوصلوا إلى توافق في الآراء بشأن العملية الانتخابية لانتخابات عام ٢٠١٦. ونأمل أن تضع جميع الأطراف المصالح الطويلة الأجل لدولتهم وشعبهم فوق كل اعتبار وتعزز الحوار وتقوم بتسوية خلافاتها والعمل معا من أجل السلام والاستقرار والتنمية في بلدها. وينبغي للمجتمع الدولي الالتزام بمبدأ الملكية الصومالية والقيادة الصومالية، وأن يساعد على نحو فعال الحكومة الاتحادية في النهوض بعملية السلام وتدعيم بناء الاتحاد وتحسين قدراته الإدارية بصورة شاملة والتعجيل ببناء المؤسسات المحلية وتعزيز المصالحة الاجتماعية وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة في الصومال.

ثانيا، ينبغي التركيز على توطيد البيئة الأمنية في الصومال. لا تزال حركة الشباب الإرهابية تشكل تهديدا خطيرا للأمن في البلد. في الآونة الأخيرة، قامت بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والجيش الوطني الصومالي بالعمل معا من أجل تعزيز التعاون في مجال مكافحة الإرهاب وقد تحققت نتائج ملحوظة. وتدين الصين بشدة الهجمات الإرهابية التي وقعت ضد البعثة، وتعرب عن تقديرها للمساهمات الهامة التي قدمها الاتحاد الأفريقي وبلدان المنطقة من أجل صون الأمن والاستقرار في الصومال. ونرحب بمؤتمر قمة البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في شباط/فبراير، ونتوقع من مكتب الأمم المتحدة للدعم في الصومال وسائر الأطراف المعنية العمل معا ومواصلة تقديم الدعم اللوجستي المستدام والمستقر إلى بعثة الاتحاد الأفريقي والجيش الوطني الصومالي، وبالتالي تهيئة الظروف الخارجية المؤاتية للنهوض بالعملية السياسية الصومالية.

ثالثا، لا بد من بذل الجهود من أجل تعزيز تنمية الاقتصاد الصومالي على نحو شامل. التنمية هي السبيل الوحيد للقضاء على الأسباب الجذرية للصراعات وتحقيق الاستقرار الدائم في الصومال. حبت الطبيعة الصومال بموارد طبيعية غنية وإمكانات هائلة من أجل التنمية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يزيد مساعدته إلى الصومال بهدف بناء الهياكل الأساسية وتطوير قطاعه الزراعي وتعزيز إيجاد فرص العمل وتحسين التنمية حتى يتسنى للشعب الصومالي أن يتمتع بثمار السلام في وقت مبكر. وتتوقع الصين من البنك الدولي وسائر المؤسسات المالية الدولية والوكالات الإنمائية الوفاء بالتزاماتها بالمساعدة في أقرب وقت ممكن وتقديم الدعم الفعال للتنمية الاقتصادية في الصومال وتحسين حياة شعبه من خلال التركيز على تعزيز قدرة البلد على الاكتفاء ذاتيا، على أساس احتياجاته الإنمائية، من أجل إرساء أساس متين لتنميته في المستقبل.

رابعا، ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل تحسين تنسيقه فيما يتعلق بالمسألة الصومالية وتحقيق التآزر. وتؤيد الصين الدور القيادي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في تنسيق الجهود الدولية الرامية إلى مساعدة الصومال. كما نؤيد المساعدة البناءة التي تقدمها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال في تعزيز العملية السياسية وبدء إعادة الإعمار على الصعيد الوطني في الصومال. وترحب الصين بالاجتماع الذي عقد في شباط/فبراير لمنتدى الشراكة الرفيع المستوى بشأن الصومال، الذي زاد توطيد توافق آراء المجتمع الدولي من أجل تنمية الصومال. ومن المأمول، في تقديم المساعدة إلى الصومال، أن يواصل المجتمع الدولي زيادة التشاور والتعاون مع حكومة الصومال الاتحادية، واحترام آرائها على نحو كامل والتركيز على المجالات ذات الأولوية والتوجه العام للتنمية في البلد بغية تحقيق التآزر بين جهود المساعدة.

تشكل الصين وأفريقيا مجتمعا مشترك المصير والمصالح. في مؤتمر قمة جوهانسبرغ لمنتدى التعاون بين الصين وأفريقيا في كانون الأول/ديسمبر الماضي، اقترح الرئيس الصيني شي

جينبينغ ١٠ مجالات تريد الصين الانخراط فيها في تعاون عملي مع أفريقيا: التصنيع، والتحديث الزراعي، والبنية التحتية، والموارد المالية، والتنمية الخضراء، وتيسير التجارة والاستثمار، والحد من الفقر، والرعاية العامة، والصحة العامة، والتبادل بين الشعوب، والسلام والأمن. والصين على أهبة الاستعداد لأن تتكاتف مع البلدان الأفريقية، بما فيها الصومال، في جهد متضافر وفعال لمتابعة نتائج مؤتمر القمة، في ضوء الاحتياجات الفعلية لأفريقيا، ومساعدة القارة على تحسين سبل معيشة شعوبها وتعزيز القدرات الإنمائية الخاصة بالبلدان الأفريقية.

لسنوات عديدة، ظلت الصين تؤيد بقوة عملية السلام الصومالية وتقدم المساعدة إلى الصومال وبعثة الاتحاد الأفريقي قدر استطاعتها. وقامت الصين أيضا بتدريب عدد كبير من الأشخاص الموهوبين من أجل إعادة إعمار البلد في إطار منتدى التعاون بين الصين وأفريقيا. ونحن على أهبة الاستعداد للعمل مع المجتمع الدولي في جهودنا المستمرة والدؤوبة لتحقيق السلام والاستقرار والازدهار والتنمية في الصومال والقرن الأفريقي.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

لا توجد أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلِّمين.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٥.